

من الآثار اللغوية لمراعاة الجوار في العربية

د. عبد الناصر محمود عيسى

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب - جامعة أسيوط
dr.alnaser66@hotmail.com

(قدم للنشر في ١٥/٣/١٤٣١هـ؛ وقبل للنشر في ٣/٨/١٤٣١هـ)

ملخص البحث. يدور هذا البحث حول مراعاة العربي للجوار اللغوي في كلامه، شعره ونثره، وفي مستويات اللغة المختلفة (الصوتية والصرفية والنحوية) وغيرها، لما لمراعاة الجوار من تأثيرات مختلفة في هذه الجوانب اللغوية. وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة . في المقدمة قدم الباحث لبحثه وبين فيها أهدافه، والمنهج الذي سار عليه، وهو المنهج الوصفي، حيث تتبع الباحث هذه الظواهر اللغوية في مظانها من كتب اللغويين والنحاة القدامى والمحدثين، عارضاً لآرائهم، ومناقشاً لها، حتى توصل إلى النتائج التي ارتضاها. وفي التمهيد عرّف بعلاقة الجوار عند البلاغيين واللغويين والنحاة. وفي المبحث الأول تناول الآثار الصوتية المترتبة على مراعاة الجوار بين الأصوات، ومنها إبدال بعضها من بعض، سواء أكانت هذه الأصوات صامتة أم صائتة، ثم عرض لتأثير الجوار اللغوي في الإمالة والوقف، وما يترتب على ذلك من تغيرات صوتية. وفي المبحث الثاني تناول الباحث آثار مراعاة الجوار من الناحية الصرفية، وما يترتب على ذلك من ظواهر منها: تعدية الفعل اللازم بنفسه، وصوغ اسم الفاعل واسم المفعول على غير صيغهما القياسية، والتعبير باسم الفاعل بدلا من اسم المفعول، وتغيير بنية إحدى الكلمتين المتجاورتين بالحذف أو الزيادة أو صوغها على وزنها وإن أدى ذلك إلى التوضيحية ببعض أصواتها حتى تنسجم مع جارتها تحقيقاً للسمع أو الازدواج بينهما. كما تعرض البحث لقصر الممدود أو مد المقصور، وكذا التغيير في صيغ الجموع وصوغها على غير أوزانها القياسية، تحقيقاً للغرض الفائق.

وفي المبحث الثالث تعرض الباحث للآثار النحوية المترتبة على مراعاة الجوار، ومنها إعراب بعض الألفاظ بغير إعرابها الحقيقي مراعاة للجوار، وبخاصة التوابع كالنعت وألفظ التوكيد والعطف والبدل، وكذا الخبر

أحيانا، وسواء أكان هذا الإعراب رفعا أم نصبا أم جرا أم جزما. كما تناول البحث كذلك صرف الممنوع من الصرف أو منع المصروف مراعاة لهذه العلاقة، وكذا العدول عن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنث، وزيادة أحرف المعاني أو المباني على بعض الألفاظ للغرض نفسه.

كما تناول أيضا مراعاة التجاور في الأزمنة والأمكنة، وما يترتب على ذلك من آثار نحوية مختلفة. وفي الخاتمة لخص الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في هذا البحث، ثم أعقبها بفهرس المراجع التي رجع إليها مرتبة ترتيبا هجائيا، وفهرس الموضوعات التي اشتمل عليها بحثه. هذا وبالله التوفيق ومنه العون وعليه التكلان.

مقدمة

اللغة كائن حيٌّ، تحيا على ألسنة أصحابها، وتخضع لما يخضعون له من علاقات فيما بينهم فهي ظاهرة اجتماعية، تحيا في أحضان المجتمع وتستمد وجودها من وجوده، وتتأثر بعاداته وتقاليده. ومن هنا وجدنا أصحاب العربية يراعون في كلامهم ما يراعونه فيما بينهم من علاقات، ومنها علاقة الجوار، التي كان العربي يحرص على مراعاتها ويتغنى بها في شعره، وجاء الإسلام فقوى الحفاظ على هذه العلاقة بين الناس بشتى أجناسهم ودياناتهم وطوائفهم وغير ذلك.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، وهو مراعاة حق الجار على جاره، وجدنا هذه العادة تتسحب على الكلام العربي، شعره ونثره، وفي مستويات اللغة بأنواعها: الصوتية والصرفية والتركيبية وغير ذلك، وهذا ما يحاول البحث إبرازه في الصفحات القادمة. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، فبعد التقديم، يأتي التمهيد لنعرف بهذه العلاقة (علاقة الجوار) في الكلام العربي، وموقف علماء العربية منها كما ظهر في مصنفاتهم المختلفة، وغرض المتكلم العربي من مراعاة هذه العلاقة في كلامه. ثم يأتي المبحث الأول، ويتناول الآثار الصوتية المترتبة على مراعاة الجوار بين الألفاظ من إبدال حرف بحرف أو حركة بحركة، وكذا أثر هذه العلاقة في بابي الإمالة والوقف وفي المبحث الثاني يتناول الآثار الصرفية المترتبة على مراعاة الجوار بين الألفاظ، ويكون غرضه في الغالب تحقيق التناغم الموسيقي أو السجع، وذلك بالإتيان أو المزوجة بين الألفاظ مما يجعلها تخضع لضرورة النثر التي لا تقل عن ضرورة الشعر أهمية في المراعاة التي يترتب عليها تغيير البناء بالحذف أو الزيادة، أو بإحلال صيغة محل أخرى، أو بتغيير بعض حروفها أو حركاتها وغير ذلك. وفي المبحث الثالث يتناول البحث الآثار النحوية المترتبة على مراعاة هذه العلاقة، وذلك بتغيير حركة إعراب بحركة أخرى وخاصة في التوابع، كالنعت والتوكيد والمعطوف وغيرها، وكذا صرف الممنوع من الصرف أو منع المصروف أو زيادة حروف المعاني أو حروف المباني، إلى غير ذلك من الآثار النحوية التي سيعرض لها. وقد اتبع الباحث في ذلك المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الظواهر اللغوية، بعد عرضها واستقصائها في مظانها مستعرضاً

آراء العلماء قدامى ومحدثين حولها، مدليا بدلوها بين دلائلهم، وفي الخاتمة تم تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.
هذا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد

الجوار في اللغة والاصطلاح

الجوار والمجاورة بمعنى واحد، فكلاهما مصدر للفعل جاور، في قولهم: جاور فلان فلانًا مجاورة وجوارًا (بكسر الجيم وضمها والكسر أفصح) أي ساكنه، وجار الشخص من يجاوره، ويلتصق داره بداره، والمجاورة تعني الملاصقة، وتجاوروا واجتورا بمعنى واحد أي: جاور بعضهم بعضًا، ومن معاني المجاورة أيضًا: الاعتكاف في المسجد^(١).
وأما في اصطلاح البلاغيين فإن الجوار (المجاورة) يعني: تردد لفظتين في البيت الواحد، ووقوع كل واحدة منهما بجوار الأخرى أو قريبًا منها من غير أن تكون إحداها لغوًا لا يحتاج إليها، ومن ذلك قوله^(٢):

ومطعمُ الغنمِ يومَ الغنمِ مطعمُهُ أني توجّه والمحرؤمُ محرومُ
قال العسكري: " فقوله: الغنم يوم الغنم مجاورة، ومثله: المحروم محروم"^(٣).

فمع أن معني اللفظتين المترددتين في البيت واحدًا، إلا أن السياق العام للبيت يحتاج إلى كل منهما، لأن كل واحدة منهما تؤدي معني في مكانها ولا يمكن الاستغناء عنها وليس هذا التعريف هو مقصد البحث.
أما اللغويون فقد توسعوا في الحديث عن علاقات الجوار وإن لم يفرّدوا له تعريفًا مستقلًا على أن في تعريفهم للمحاذاة التي عرفها ابن

(١) الصحاح ٦١٧/٢ (جور) واللسان ٥٣/٤ (جور) وتاج العروس ١١١/٣ (جار) وكشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٩٣.

(٢) من البسيط ونسب لعلمة الفحل في الصناعتين ٤٦٦ وشعراء النصرانية ٥٠٠ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٧٢.

(٣) كتاب الصناعتين ٤٦٦ وانظر معجم المصطلحات البلاغية ١٧٢.

فارس بقوله: "المحاذاة: أن يجعل كلام" بحذاء كلام فيؤتي به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين، فيقولون: "الغدايا والعشايا" فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا (٤): إشارة لهذا المصطلح.

والغرض من المحاذاة في كلامهم هو تحقيق الازدواج (٥) وهو ضرب من التجانس في الشكل أو التشاكل بين اللفظتين المتجاورتين، ورغبة في تحقيق هذا الازدواج قد يتبعون اللفظ الأول اللفظ الثاني كما في قولهم: الغدايا والعشايا وقد يتبعون اللفظ الثاني اللفظ الأول كقولهم: لا دريت ولا تليت (٦). على أن البحث قد توسع في تناول علاقات الجوار ولم يقف به عند حد المحاذاة التي يقتصر فيها على مراعاة الوزن أو الشكل بل تناول المواضيع المختلفة التي يكون للجوار فيها تأثير من الناحية الصوتية أو الصرفية أو النحوية وغير ذلك.

والجوار يكون في الألفاظ، ويكون في الأحوال، كما أن الجوار اللفظي قد يكون في حال الاتصال أو في حال الانفصال والمجاورة قد تكون ملاصقة حقيقية أو تقديرية (٧).

ولاشك أن الغرض من مراعاة الجوار هو تحقيق التناسب والانسجام بين الأصوات أو الصيغ والتراكيب المختلفة، ولهذا يميل المتكلم العربي إلى تحقيق التماثل بين الأصوات المتنافرة أو التخالف

(٤) الصاحبى ٣٨٤ والمزهر ١/ ٣٩٩ - ٣٤٠ وابن فارس اللغوي ٤٥٢-٤٥٣.

(٥) الازدواج يعني أن يجمع المتكلم بين لفظتين متشابهتين في الوزن والروي حفاظاً على التسجيع بينهما، وأما الإتيان فهو أن تتبع الكلمة الأخرى على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً، ولا تكون الثانية مستعملة وحدها في كلامهم وقد يكون لها معنى كما في نحو هنيئاً مريئاً، أولاً نحو قولهم: حياك الله وبياك، وقيل في تفسيره أقوال منها: أن أصله بواك، فأبدلوا الواو ياء وحذفوا الهمة للإتيان. انظر الفاخر ٢، والكليات ٣٥ و ٨٢ وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ١٠٦ والتعريفات ١٧٦ واللسان ٢/ ٢٩٣ (زوج) و ٨/ ٢٧ (تبع) ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٣٣ ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ٦٢.

(٦) انظر الصاحبى ٣٨٤، ٤٢٦، ٤٥٨ والصناعيتين ٢٨٥ والمزهر ١/ ٣٤٠ وجواهر البلاغة ٤٠٤ وابن فارس اللغوي ٤٥١ وذكر فيه أن الإتيان لا ينافي الازدواج أو التوكيد، بل إنه يفيد التوكيد كما أنه يفيد معنى الازدواج وهو ما فسره بعض العلماء بالمحاذاة.

(٧) انظر الخصائص ٣/ ٢٢١ والخزانة ٥/ ٩٨.

بين الأصوات المتماثلة في حال تجاورها بهدف تيسير عملية النطق، وكذا يسعى لتحقيق التناغم والتسجيع بين الصيغ فيعمل على إتباع بعضها بعضها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض القوانين الصوتية أو الصرفية ومن هنا وجدنا العناية الفائقة للعرب بالإتباع الذي قال عنه السيوطي: "اعلم أن العرب قد أكثرت من الاتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه"^(٨).

والإتباع ما هو إلا مظهر من مظاهر المناسبة الصوتية التي تهدف إلى التوافق الإيقاعي بين الصيغ والتركيب المختلفة^(٩). كما يميل بعضهم كذلك إلى أن يكون نطقه للألفاظ من باب واحد فيتبع اللفظ اللفظ المجاور له في الإعراب، حتى وإن كان يخالفه في هذا الإعراب حقيقةً، ولذا قال سيبويه "ومع هذا أنهم اتبعوا الجر الجر، كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: بهم وبدارهم وما أشبه ذلك"^(١٠): فهو يقرن هنا بين الاتباع في الأصوات لتحقيق الانسجام والمماثلة الصوتية، وبين اتباعهم بعض الألفاظ بعضاً في الإعراب وإن لم يكن على جهة الحقيقة لذات الغرض. وقد عدّ بعضهم هذه الظاهرة (المراعاة اللغوية للفظين المتجاورين) ذنباً يتحملة الجار عن جاره، على سبيل التفكه أو التندر، لذا وجدنا ابن جني يستشهد لها بقول أحد الأعراب لزوجته^(١١):

قَدْ يُؤَخِّدُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ

وقد اهتم ابن جني بهذه الظاهرة وأكثر من الحديث عنها في مؤلفاته، مستنداً في أغلب الأحيان إلى آراء من سبقوه وبخاصة أستاذه أبا علي الفارسي. وقد أشار إلى عنايته بهذه الظاهرة بقوله: " وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد

(٨) الأشباه والنظائر ١٢ / ١.

(٩) ظاهرة التخفيف ١٣٩.

(١٠) الكتاب ٤٣٦ / ١.

(١١) هذا الرجز بدون نسبة في الخصائص ١٧٣ / ٢ والمغني ٧٩١ / ٢ وشرح أبياته ٨ /

٨٠ - ٨١ ومجمع الأمثال ١٠٩ / ٢.

من أصحابنا، وإنما ذكروا تجاوز الألفاظ (١٢). حيث يشير هنا إلى تفردته بالحديث عن التجاور في الأحوال وأثره من الناحية الشكلية في إعراب الكلمات، والفصل في الآراء المختلفة حولها. وقد تباينت مواقف النحاة واللغويين من هذه الظاهرة بين التأييد أو المعارضة، وقد تعرض البحث لهذه الآراء المختلفة وأدلى بدلوها في تفسيرها والتعليل لها، وترجيح بعض الآراء على بعضها الآخر.

المبحث الأول: مراعاة الجوار وأثارها الصوتية

المطلب الأول: مراعاة الجوار وأثرها في الإبدال

قد تؤدي مراعاة الجوار في الكلام إلى إبدال صوت بصوت آخر تحقيقاً للتناسب والانسجام الصوتي بين الأصوات المتجاورة ويحدث هذا بين الصوامت أو بين الحركات أو بين الصوامت والحركات كما يحدث ذلك في حالة الاتصال أو في حالة الانفصال، وإليك صور هذا الإبدال :

١- إبدال ألف المد (الفتحة الطويلة) همزة بالمجاورة

وذلك في نحو قولهم كما حكى اللحياني عنهم في الباز والعالم والخاتم والتابل: الباز والعالم والخاتم والتابل^(١٣)، ومنه قراءة ابن كثير في ساقيهما^(١٤) بهمز الألف، وجعلوا من ذلك قوله^(١٥):

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي
فخندف هامة هذا العالم

إلى أن قال

مبارك للأنبياء خاتم

(١٣) ومنه قولهم: تأبلت القدر أي وضعت فيها التوابل كالفلفل والكمون ونحوهما اللسان (تيل) ٧٦/١١.

(١٤) سورة النمل ٤٤ وانظر كتاب السبعة ٥٥٣ والنشر ٢/ ٣٣٨ والخصائص ٣/ ١٤٧.
(١٥) نسبت هذه الأبيات للعجاج في الممتع ٢١٦ وسر الصناعة ١/ ٩٠ وشرح الشافية ٣/ ٢٠٤ - ٢٠٥ وابن يعيش ١٠/ ١٣. وقيل إنه فعل ذلك من قبيل أن الألف في العالم والخاتم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل اللازم والساجم ونحوهما، فلما قال: يا اسلمي همز العالم لتجري القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس.

ومنه كذلك قولهم: قوقأة الدجاجة وزوزاة النعامه أي : قوقاة وزوزاة، قال ابن كثوة^(١٦) :

ولّى نعامُ بني صفوان زوزأةً لما رأى أسدا في الغار قد وثبا
قال ابن جني : " وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف في باز
وساق وتابل ونحو ذلك، إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباراً هكذا
من غير مُسكّة، وذلك أنه قد ثبت عندنا من عدة أوجه أن الحركة إذا
جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير
لجواره إياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأنما فتحة باء " باز" إنما
هي نفس الألف، فالألف لذلك، وعلى هذا التنزيل كأنها محرّكة وإذا
تحركت الألف انقلبت همزة^(١٧).

وتبدل الألف همزة محرّكة بحركة الحرف المنقلبة عنه، فتكون
الهمزة مكسورة إذا كانت الألف منقلبة عن واو مكسورة كما في قولهم
كما حكى الفراء عنهم: رجل مئيل، أي: كثير المال، وأصلها: مَوِل مثل
حِزِر، حيث يقال: مال الرجل يمال، مثل خاف يخاف وأصلهما مَوِل
وَحَوْف، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما قلبوا الألف
همزة حركوها بحركة أصلها وهي الكسرة ومن ذلك ما روي عن الفراء
أيضاً أنه قال : سمعت أعرابياً من بني سليم ينشد :^(١٨).

(.....) *** فإنها حيلٌ والشيطان يحتئل)

وجاء في اللسان : وغيره من بني سليم يقول: يحتال بلا همز^(١٩).
قال العباس بن الفرّج الرياشي: " أخبرني الأخفش قال: يهمز الحرف إذا
كان فيه ألف وقبلها فتحة... لأنهم يجعلون الهمزة بمنزلة سائر حروف
العلقة، قال : وكان أبو حية النميري ممن يهمز مثل هذا، قال : والواو إذا

(١٦) انظر المحتسب ١/ ٣١٠ والخصائص ٣/ ١٤٧ والممتع ٢١٦ واللسان ١٤/ ٣٥٦ (زوي) والمقرب ٢/ ١٦٠ والزوزاة من قولهم زوزي، إذا نصب ظهره وأسرع. انظر الصحاح ٦/ ٢٣٦٩ (زوي) واللسان ١٤/ ٣٥٦ (زوا) وهو في البيت يريد : زوزاة فهمز الألف.

(١٧) انظر الخصائص ٣/ ١٤٩.

(١٨) بدون نسبة في سر الصناعة ١/ ٩١ والممتع ٢١٧ وشرح الشافية ٢/ ٢٤٨.

(١٩) انظر اللسان ١١/ ١٨٧ (حول)

كانت قبلها ضمة يهزها مثل يؤقن قال : فقلت له : فالياء إذا كانت قبلها كسرة ؟ قال : لا أدري " (٢٠).

وهذا يعني أن الأخفش لم يسمع إبدال الياء المسبوقة بالكسرة همزة ولكنه سمع إبدالها من الألف وكذا لواو المسبوقة بالضممة .
ومما أنشده الفراء كذلك كما نُقل عنه قوله : (٢١) :

يا دار ميّ بد كاديك البرق
صبرًا فقد هيجت شوق المشتئق

أراد المشتاق، قال ابن يعيش : " لما اضطر إلى حركة الألف قبل القاف من المشتاق، لأنها تقابل لام " مستفعلن " فلما حركها انقلبت همزة إلا أنه حركها بالكسرة، لأنه أراد الكسرة التي كانت في الواو المنقلبة الألف عنها وذلك أنه مفتعل من الشوق، وأصله : مُشتوق، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التي كانت في الواو " (٢٢).

وقد لجأ بعضهم إلى همز الألف المجاورة للساكن، تخلصاً من النقاء الساكنين، ومن ذلك قولهم كما حكى أبو زيد عن أبي الأصبع: جانّ ودأبة وشأبة ومأدة، في جانّ ودأبة وشأبة ومأدة، وقرأ أبو أيوب السخيتاني جفّ جفّ ج الضالين^(٢٣)، فلما قيل له : لم همزت ؟ قال : "

(٢٠) انظر أنباه الرواة ٣٧/٢

(٢١) نسب هذا الرجز لرؤية في شرح شواهد الشافية ١٧٥، وليس في ديوانه، وبدون نسبة في سر الصناعة ٩١ / ١ والممتع ٢/١٧ وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ و ٣ / ٢٠٤ والصحاح ٤ / ١٥٠٤ (شوق) واللسان ١٠ / ١٩٢ (شوق) و ١١ / ١٨٧ (حول) وابن يعيش ١٠ / ١٣ والخصائص ٣ / ١٤٧ والمفصل ٢٠١ والمقرب ٢ / ١٦١ .

(٢٢) شرح المفصل ١٠ / ١٣ وانظر شرح الشافية ٢ / ٢٤٨ .

(٢٣) سورة الفاتحة ١ / ٧ وانظر المحتسب ١ / ٤٦ والخصائص ٣ / ١٤٩ والكشاف ١ / ٧٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤١ والمحزر الوجيز ١ / ٨٨-٨٩ وتفسير القرطبي ١ / ١٥١ والبحر المحيط ١ / ٣٠ والممتع ٢١٤ وشرح الشافية ٢ / ٢٤٨ وابن يعيش ٩ / ١٣٠ والمغني ١ / ٢١٨ والإبدال لأبي الطيب ٢ / ٥٤٤ والمساعد ٣ / ٣٣٤ وضرروة الشعر للسيرافي ١٣٥ وتاج العروس ٩ / ١٦٥ (جنن).

إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت " (٢٤).

وروي عن أبي زيد أيضا أنه قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ
چى ي ي ي □ □ □ □ جانچ (٢٥)، فظننت أنه قد لحن، إلى أن سمعت
العرب

تقول : شأبة ودأبة (٢٦).

وأنشدوا لكثير قوله (٢٧):

وأنت ابن ليلي خير قومك مشهدًا إذا ما العوالي بالعبيط احمارت
وقال أيضا في رثاء عبد العزيز بن مروان (٢٨).
وللأرض أما سودها فتجللت بياضًا وأما ببيضها فادهامت
وقال الآخر (٢٩):

لقد رأيت يالقومى عجا
جمار قبان يسوق أرنبا

(٢٤) إعراب ثلاثين سورة ٣٤.

(٢٥) سورة الرحمن ٣٩ / ٥٥ ونسبت للحسن وعمرو بن عبيد في المحتسب
٣٠٥ | ٢ ومختصر ابن خالويه ١٥٠ والكشاف ٤ / ٤٨ وانظر المحرر الوجيز ١ / ٨٨
وتفسير القرطبي ٨ / ١٧٠ والبحر ٨ / ١٩٥ والخصائص ٣ / ١٥٠ وشرح الشافية ٢ / ٢٤٨
وابن يعيش ٩ / ١٣٠ والمساعد ٣ / ٣٣٤ واللسان ١٣ / ٩٦ (جنن) وتاج العروس ٩ /
١٦٥ (جنن).

(٢٦) انظر سر الصناعة ١ / ٧٢ - ٧٣ و ٢ / ٧٢٨ والخصائص ٣ / ١٥٠ والممتع ٢١٤
وضرورة الشعر للسيرافي ١٣٥ والمساعد ٣ / ٣٣٤ واللسان ١٣ / ٩٦ (جنن).

(٢٧) والبيت في شرح ديوانه ١٥٨ برواية. إذا ما احمارت بالعبيط العوامل ونسب له في
الخصائص ٣ / ١٢٨ و ١٥٠ والمحتسب ١ / ٤٧ والمحرر الوجيز ١ / ٨٨ - ٨٩ والبحر
٣٠ / ١ واللسان ١ / ٨٩ (جنن).

(٢٨) شرح ديوانه ٤٧ ويروي أيضا: فاسوأدت بدلا من فادهامت. انظر الخصائص ٣ /
١٢٩ و ١٥٠ والمحتسب ١ / ٤٧ وسر الصناعة ١ / ٧٤ والممتع ٢١٤ والمحرر
الوجيز ١ / ٨٩ والبحر ١ / ٣٠ وابن يعيش ١٠ / ١٢.

(٢٩) بدون نسبة في سر الصناعة ١ / ٧٢ وقيل في حاشيته: هذا الرجز من كلام الضب
للضفدع فيما تزعم العرب. وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٤ والخصائص ٣ /
١٢٩ و ١٥٠ والمنصف ١ / ٢٨١ وشرح الشافية ٢ / ٢٤٨ وابن يعيش ٩ / ١٣٠
والصاح ٥ / ١٩٤٤ (زم) واللسان ١٣ / ٩٦ (جنن). وإعراب ثلاثين سورة ٣٤.

خاطمها زامها أن تذهباً

قال السيرافي : " والأصل : زامها، فهمز الألف ليتمكن دخول الحركة عليها، وهمزها دون أن يبدلها حرفاً آخر، لأن أقرب الحروف من الألف الهمزة" (٣٠).

وقرى في الشواذ جَوْتَرَى الشَّمْسِ إِذَا طَلَعَتْ تَزَوَّنُرُ عَن كَهْفِهِمْ (٣١) فحرك الهمزة بحركة الواو المنقلبة عنها الألف وهي الكسرة (٣٢).
وقيل لامرأة: ما أذهب أسنانك؟ قالت: أكل الحارّ وشرب القارّ، بالهمز (٣٣)، ومثله ما جاء في المثل : "وَلِي حَارَهَا مِنْ تُولِي قَارَهَا (٣٤). إلى غير ذلك من الأمثلة.

وإنما فعل العربي ذلك فرار من النقاء الساكنين كما يري علمائنا القدامى، وإن كان الساكنان على الشرط الذي أجازوا فيه الجمع بينهما، وهو أن يكون أولهما حرف علة وثانيهما أول حرف مشدد، فإن الحرف المشدد وإن كان أوله ساكناً وثانيه متحركاً، إلا أنهما قد صاراً حرفاً واحداً، لأن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة كما ذكر ابن الأنباري فكأنه لم يجتمع ساكنان لمكان الحرف المتحرك منهما، بخلاف غير المشدد، ومع ذلك وجدنا بعضهم يبدل الألف في هذه الحالة همزة كما مر (٣٥).

يقول ابن يعيش (٣٦) : " أعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال، وإن كانا على الشرط الذي يجوز فيه الجمع بين

(٣٠) ضرورة الشعر ١٣٤.

(٣١) سورة الكهف ١٨ / ١٧ وهذه قراءة الجحدري وأبو رجاء وجابر وأبي أيوب السخيتاني وابن أبي عيلة في البحر ٦ / ١٠٧ - ١٠٨ وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣٦ والمحزر الوجيز ١٠ / ٣٧٥ والقرطبي ١٠ / ٣٦٩.

(٣٢) وهذه قراءة ابن مسعود وأبي المتوكل في البحر ٦ / ١٠٧ - ١٠٨ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤١.

(٣٣) تهذيب الألفاظ ٢ / ٦٧٢.

(٣٤) مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٩ بدون همز والهمز في البيان ١ / ٤١ ونسب هذا القول لعمر بن الخطاب رضى الله عنه قاله لعنبة بن غزوان أو لأبي مسعود الأنصاري ومعناه: احمل ثقلك على من انتفع بك.

(٣٥) البيان في غريب القرآن ١ / ٤١.

(٣٦) شرح المفصل ٩ / ١٢٩ - ١٣٠ وانظر البيان في غريب القرآن ١ / ٤١ والخصائص

ساكنين من نحو: دابة وشابه، فيحرك الألف لالتقاء الساكنين، فتقلب همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة، والهمزة حرف جلد يقبل الحركة.

وأضاف الرضي أنه يمكن القول بأن قلب الألف همزة في نحو دابة وشأبة، ليس فرارا من التقاء الساكنين، بل هو كما في إبدالهم ألف الباز والعالم والخاتم فلما قلبوهما همزة ساكنة لم يمكن مجيء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف فحرك أول الساكنين كما هو الأصل إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البذل والمبدل منه أي الهمزة والألف، لأنهما من الحلق" (٣٧).

كما يذكر ابن جني أن هذا الهمز خصوا به الألف السابقة للحرف المشدد دون أختيها (أي الواو والياء السابقين للحرف المشدد أيضا) لأن الألف كثر استعمالها في كلامهم ساكنة بعدها الحرف المدغم، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة تطرقا إلى الحركة وتطاولا إليها إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلا، لا في هذا الموضع ولا في غيره، وليست أختاها كذلك لأنهما وإن سكنتا في نحو: هذا قضيبٌ بكر، وتمود الثوب، فإنهما قد تحركان كثيرا في غير هذا الموضع، فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا عن سكونهما فيه (٣٨).

وهو يشير هنا إلى استعمال الواو والياء صوتين صامتتين، كالواو في كلمة "ولد"، والياء في "يكتب"، حيث يمكن تحريكهما في هذه الحالة، وأما الألف فلا تقع هذا الموقع، فلذا استعاضوا عنها بالهمزة إذا اضطروا إلى تحريكها، لما بينهما من تقارب.

وقد أجرى بعضهم قلب الألف همزة إذا وليها المشدد في المتصل مجراه في المنفصل، وذلك في قولهم: لا هأللله ذا، فيحرك ألف ها، ويقالها

٢٢٣/٣

(٣٧) شرح الشافية ٢/٢٤٨ ويرى المحدثون أن مخرج الهمزة هو الحنجرة. انظر دراسة الصوت اللغوي ٩٤.

(٣٨) الخصائص ٣/١٢٩ وانظر شرح الشافية ٢/٢٤٨.

همزة لملاقاتها اللام المشددة بعدها، ومنه كذلك قول بعضهم يا لله، وحكي عن بعضهم أيضا: هذان عبد الله، وقرأ أبو عمرو: **حَ حَتَّى إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا** (٣٩)، كما روي عن قطرب أن أبا عمرو كان يقرأ **يَقْرَأُوا إِطْيِرْنَا بِكَ وَيَمْنُ مَعَكَ** (٤٠). قال ابن جني: "وتجد في تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذي أجري مجرى المتصل في نحو قولهم: ها الله ذا أجروه في الإدغام مجري دابة وشابة" (٤١). وقال أيضا: "وقال لي أبو علي فيها أربع لغات: لاها الله ذا بحذف الألف، ولا هالله، بمدّها تشبيهاً بالمتصل على ما مضى في دابة، ولا هالله، بإثبات ألفها وهمز الله بوزن لاها علاه ذا، والرابعة لا هالله ذا، تحرك ألفها، لالتقاء الساكنين وتقلبها همزة" (٤٢).

أما المحدثون فقد عللوا قلب الألف همزة في نحو دابة وشابة، بميل العربي للتخلص من المقطع الرابع الذي يبدأ بساكن وينتهي بساكن بينهما حركة طويلة، ويرمزون له بالرمز **ص ح ح ص**، وذلك بتحويله إلى مقطعين الأول: **قصير مفتوح وهو "دَ"** و**شَ** ورمزه **"ص ح"**، ومقطع طويل مغلق بحركة قصيرة هو **"أب"** ورمزه **ص ح ص**، لأن هذا المقطع لا يجوز في الشعر أصلاً إلا في حالة الوقف، فإذا اضطر الشاعر إلى استعماله وسط الكلام أو في آخره اضطر إلى إقحام همزة ليقسم هذا المقطع إلى مقطعين، ثم قاس المنكلم العربي ذلك في غير الشعر طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وبهذه الطريقة يمكن تفسير ما جاء على وزن أفعال من الصيغ نحو **اطمأن واشمأز واحزأل ونحوها في الشعر وفي غيره** (٤٣)، وهذا التفسير أكثر إقناعاً مما يقوله القدماء لتفسير هذه الظاهرة (٤٤).

(٣٩) سورة الأعراف ٣٨/٧ وانظر المحتسب ١/ ٢٤٧ والبحر ٤/ ٢٩٦ والمحزر الوجيز ٥٦/٧ - ٥٧.

(٤٠) سورة النمل ٢٧/ ٤٧ وانظر المحتسب ١/ ٢٤٨ والقرطبي ٧/ ٢٠٤ والتبيان ١/ ٥٨ والخصائص ١/ ٢٤٨.

(٤١) الخصائص ٣/ ٢٢٤.

(٤٢) المحتسب ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩ وهذه اللغات في قولهم: يا الله أيضاً وانظر شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٥٦ والمساعد ٣/ ٣٣٧.

(٤٣) انظر فصول في فقه العربية ١٩٣ - ١٩٦.

(٤٤) انظر التطور اللغوي ٦٣ - ٦٥ وفصول في فقه العربية ٣٠٦ كما فسروا قولهم: لبأت

كما يمكن تفسير هذه الظاهرة بما روي عن بعض العرب من أنهم يقفون على الألف بالهمزة، فيقول: موسى ورجلاً وحبلاً ويشربها^(٤٥). فيمكن تفسير قول من قال البأز والتأبل والعالم والخاتم، بأنه وقف على هذه الألف أو سكت سكتة خفيفة فهمزها كما همزوا الألف المتطرفة، ويمكن أيضاً القول بأن من فعل ذلك، أجرى الوصل مجرى الوقف في هذه الحالة، على قلة الألفاظ المروية عنهم بقلب الألف في وسط الكلمة همزة^(٤٦).

ولهذا لم يجز اللغويون القياس على هذه الأمثلة لأنها لم تكثر كثرة توجب القياس، قال ابن عصفور: "وقد كاد يتسع هذا عندهم إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، قال أبو العباس (المبرد): قلت لأبي عثمان (المازني): أتقيس هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله، بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر"^(٤٧).

إلا أن هذه الظاهرة تفسر لنا ما ذهب إليه اللغويون كأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهما من دور الجوار بين الأصوات وأثره في إبدال بعضها إلى صوت آخر قريب منه، إما دفعا للثقل، وأما تفاديا لعيب معين، وخاصة في القوافي، ولذا وجدنا المازني يجيز قياس ذلك في ضرائر الشعر كما سبق.

وحلأت ورتأت ونحوها بالحدقة اللغوية أو المبالغة في التفصح عن طريق القياس الخاطئ. التطور اللغوي ٨١-٨٢. ومعنى احزأل: ارتفع، انظر أساس البلاغة (حزل) ١٢٤.

(٤٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٨٧ وسر الصناعة ١/ ٧٤ و ٢/ ٧٠١ وشرح الشافية ٢/ ٢٨٥ والممتع ٢/ ٢١٧ وابن يعيش ٩/ ٧٦ والهمع ٦/ ٢٠٥ واللباب ٢/ ٢٠٢ والإبدال ٢/ ٤٥٤.

(٤٦) وسبق القول بأن همز العالم والخاتم في رجز العجاج ضرورة تفاديا لسناد التأسيس وهو من عيوب القافية. انظر معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض ٤٢.
(٤٧) الممتع ٢١٤ وانظر المنصف ١/ ٢٨١ وسر الصناعة ١/ ٧٣ وابن يعيش ٩/ ١٣٠.

٢- إبدال واو المد (الضمة الطويلة) همزة بالمجاورة

ومن ذلك ما يروونه لجريير (٤٨):

أحبُّ المؤقدين إلىِّ موسى
وجعدة إذ أضاءهما الوقود
بهمز الواو في المؤقدين وموسى، قال الفارسي: " وتقدير ذلك أن
الحركة لما كانت تلي الواو (أي تتصل بها قبل أو بعد) في موسى
صارت كأنها عليها، والواو إذا تحركت بالضم أبدلت منها الهمزة (٤٩).
وقال ابن جني: " تصور الضمة لمجاورتها الواو كأنها فيها، فهمزها
كما تهمز في أدور والنوور ونحو ذلك" (٥٠). وقال في موضع آخر: " ألا
تري أن ضمة الميم في الموقدين وموسى لما جاورت الواو الساكنة
صارت كأنها فيها والواو إذا انضمت ضما لازما همزت نحو: أجوه
وأقتت" (٥١).

وعلى ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ
وَالْأَعْنَاقِ﴾ (٥٢)، وقوله تعالى ﴿فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُرْقِهِ﴾ (٥٣). وقرأ قالون: ﴿
وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا لَّوْلَىٰ﴾ (٥٤).

(٤٨) ديوانه ١١٦ برواية: لحب الوافدان إلي موسى ... وجعدة لو أضاءهما الوقود
وانظر الخصائص ١٧٧/٢ و ١٤٨/٣، ١٥١، ٢٢٢ وسر الصناعة ٨٩/١ والمحتسب ١/
٤٧ والممتع ٦٩ والحجة لأبي علي الفارسي ١/١٧٩ وابن يعيش ١٠/١٠ - ١٢
والمغني ٢/٧٩٠ وشرح أبياته ٨/٧٨ والكشاف ١/١٣٨ والبحر المحيط ١/٤٢.
(٤٩) انظر الحجة ١/١٧٩ - ١٨٠ والكشاف ١٠ - ١٠ - ١٢ والمخصص ١٤/١١ -
١٢ وشرح أبيات المغني ٨/٧٦.

(٥٠) الخصائص ٣/٢٢٢.
(٥١) الخصائص ٣/١٤٨، ١٥١، ٢٢٢ وانظر معاني القرآن للزجاج ٧٢ - ٧٣ وابن
يعيش ١٠/١٠ والمخصص ١٤/١١ وانظر سر الصناعة ١/٧٩ - ٨٠ والمحتسب ١/
٤٨ وقرئ قوله تعالى (وإذا الرسل أقتت) المرسلات ٧٧/١١ بالواو عن أبي عمرو
وابن وردان، وقرأها ابن جمار بالهمز مرة وبالواو أخرى. النشر ٢/٣٩٦ والهمع ٦/
٢٥٨.

(٥٢) سورة ص ٣٨/٣٣ وهذه قراءة ابن كثير كما روي عنه قبل انظر النشر ٢/٣٣٨
والبحر ٧/٣٩٧ والمحرم الوجيز ١٤/٣٢ وكتاب السبعة ٥٥٣ والكشاف ٣/٣٧٤.
(٥٣) سورة الفتح ٤٨/٢٩ ونسبت لابن كثير في المصادر السابقة وانظر المخصص ١٤/
١٣ وشرح الشافية ٣/٢٠٦ وسر الصناعة ١/٧٩.

وكان أبو حية النميري^(٥٥)، كما أخبر عنه المبرد عن المازني عن الأخفش يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وكان يقرأ **وَبِالْأَخْرَةِ هُمْ يُؤَقِّنُونَ** ^(٥٦).

قال أبو حيان: "ووجهت هذه القراءة بأن هذه الواو لما جاورت المضموم فكأن الضمة فيها، وهم يبذلون من الواو المضمومة همزة، قالوا في وجوه ووقنت: أجوه وأقتت، فأبدلوا من هذه الواو (في يوقنون) همزة إذ قدروا الضمة فيها"^(٥٧). وروي عن الفارسي أنه قال: "فإن الواو لما لم يكن بينها وبين الضمة حاجز صارت كأنها عليها فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضمة"^(٥٨). وأنشد قوله^(٥٩):

جيش المِحمِئِن حشَّ النارَ تحتها غرثانُ أمسى بوادِ مؤهبِ الحطبِ

وقال: "فمن أخذه من الأهب والتأهب همز إن شاء، ومن أخذه من وهب، وجعل الفاء الواو، لم يهمز إلا على قول من قال موسى"^(٦٠). وحكي أيضاً أنه وجد بخط الأصمعي: **قطا جُونِيّ وجونِيّ**^(٦١).

علي أنهم لم يجيزوا التوسع في هذا الإبدال، ولا القياس عليه، وقصروه على الضرورة، قال ابن عصفور: "فإن كانت الواو ساكنة لم تهمز إلا في ضرورة بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فنقدر

(٥٤) سورة النجم ٥٣ / ٥٠ ورويت كذلك عن نافع ٠ انظر النشر ١١٢١-٤١٣-٤١٣ وكتاب السبعة ٦١٥ والبحر ٨ / ١٦٩ والممتع ٣٥٨ والمخصص ١٤ / ١٣.

(٥٥) وهو الهيثم بن الربيع أحد الذين رَووا عن الفرزدق.

(٥٦) البحر ١ / ٤٢ والكشاف ١ / ١٣٨ والتبصرة ٢ / ٤ والمغني ٢ / ٧٩٠.

(٥٧) البحر ١ / ٤٢ وانظر الكشاف ١ / ١٣٨.

(٥٨) انظر شرح أبيات المغني ٨ / ٧٦ والمحتسب ١ / ٤٧.

(٥٩) بدون نسبة في الحجة ١ / ١٨٢ وأساس البلاغة ٢ / ٥٣٠ (وهب). وحشَّ النار: أطعمها الحطب وغرثان، أي: جوعان، ومؤهب الحطب: كثيره. انظر اللسان وأساس البلاغة: حشش، وعرث، ووهب.

(٦٠) الحجة ١ / ١٨٢.

(٦١) الخصائص ٣ / ١٤٨.

الضمة على الواو، فتهمز كما تهمز الواو المضمومة فنقول في الشعر في مثل موعد : مؤعد (٦٢).

ومع هذا فإن هذه الظاهرة تثبت أهمية مراعاة الجوار في الكلام العربي سواء أكان ذلك في الشعر أم في غيره، فقد جاء إبدال الواو الساكنة المجاورة للضمة همزة في النثر فيما رواه الفارسي عن الأصمعي في قولهم : جؤني بدلا من جوني كما سبق، وكما جاء كذلك في القراءات القرآنية، وبالتالي لا يمكن القول بأنهم قصرُوا هذه الظاهرة على ضرورة الشعر وحدها، بل إنها وردت عنهم في غير الشعر كما سبق.

وهذه الظاهرة يفسرها المحدثون بميل المتكلم العربي إلى إغلاق المقطع المفتوح الذي يبدأ بصامت تليه حركة طويلة ورمزه ص ح ح فيحولونه إلى مقطع مغلق بحركة قصيرة، ورمزه ص ح ص فالمقطع "مو" في الموقدين وموسى وموهب، ونحوها يتحول إلى "مؤ" وهذا يشبه ما يفعله بعض العرب الذين يؤثرون الوقف بالهمزة في قولهم رأيت رجلاً، وهذه امرأة حبلاً، كما مر، غلقا للمقطع المفتوح (٦٣).

٣ - إبدال الواو الواقعة عينا مما جاء على فُعَل في الجمع ياءً بالمجاورة

تقلب الواو ياء في جمع ما لأمه واو على فُعُول قلبا لازما نحو قولهم في جمع عصا ودلو: عَصِيّ ودُلِيّ، قلبوا الواو الثانية (لام الكلمة) ياء، فقلبت لأجلها واو فعول ياء كذلك للتماثل بينهما ثم أدغمتا، وقد أبدل بعضهم ضمة الفاء كسرة إتباعا لكسرة العين، وبقاء الضمة أكثر وأفصح (٦٤). ومراعاة للجوار بين لام الكلمة وعينها، أبدلوا الواو الواقعة عينا فيما جاء مجموعا على فُعَل ياء كذلك وذلك في نحو قولهم في جمع

(٦٢) الممتع ٦٩ وانظر البحر المحيط ١ / ٤٢.

(٦٣) انظر أثر النظام المقطعي في كتاب التطور اللغوي ٩٨.

(٦٤) وقد عللوا هذا القلب بثقل الجمع وكون الطرف محل التخفيف. انظر الممتع ٣٥٠ والمنصف ٢/٢ - ١٢٢ - ١٢٤ وشرح الشافية ٣ / ١٤٣ والخصائص ٣ / ٢٢٢ والمساعد ٤ / ١٣٦

صائم وقائم وجائع: صِيْمٌ وَفِيْمٌ وَجِيْعٌ، بدلا من صُوْمٌ وَفُوْمٌ وَجُوْعٌ، ومن ذلك قوله (٦٥):

وَمُعَرِّضٍ تَغْلِي الْمَرَاجِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخْتَهُ لِرَهْطِ جُيْعٍ
وذكر سيبويه أنهم شبهوا باب صَوْمٍ بباب عِصِيٍّ، فقلبه بعضهم
كقولهم: صِيْمٌ فِي صُوْمٍ وَفِيْمٌ فِي فُوْمٍ وَفِيْلٌ فِي فُوْلٍ (٦٦). وقال ابن جني: "
ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل
المجاورة.. فلذلك جاز في صَوْمٍ صِيْمٌ لمجاورة العين اللام" (٦٧). ومن
ذلك قول الأعشى (٦٨):

فبَاتَ عَدُوًّا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّهُ يُؤَاتِمُ رَهْطًا لِلعَرُوبَةِ صِيْمًا
وأشدد ابن جني قول الراجز (٦٩).

لَوْلَا الْإِلَهَ مَا سَكْنَا خَصْمًا
وَلَا ظَلَلْنَا بِالْمَشَاءِ فُيْمًا

وحمل عليه قول الجعدي (٧٠):

وَبَرِيذِيْنَةٌ بَلَّ الْبِرَازِيْنُ تَفْرَهَا وَقَدْ شَرَبْتُ فِي أَوَّلِ الصَّيْفِ أُيْلًا
قال: " أجازوا فيه (أي: في أُيْلٍ) أن يكون أراد جمع لبن أَيْلٍ، أي:
خاثر من قولهم: آل اللبني يؤول، إذا خثر، فقلبت العين حملا على قلب
اللام" (٧١).

والذي يدل على أن الإبدال قد تم لمراعاة الجوار بين العين واللام
فحملوا العين عليها، أنهما إذا تباعدا، أي بعدت العين عن اللام لا يجوز
قلب الواو الواقعة عينًا ياءً، وذلك فيما كان مجموعا على فُعَالٍ، حيث

(٦٥) نسب للحادرة في المفضليات ٤٦ وهو فيها برواية جُوْع وكذا في ديوانه ٥٨ وهذه
الرواية (جُيْع) في المنصف ٣/٢ والخصائص ٣/٢٢٢.

(٦٦) الكتاب ٤/٣٦٢.

(٦٧) المنصف ٢/٢ وانظر الخصائص ٢/١٧٧ و ٣/٢٢١ - ٢٢٢ والمغني ٢/٧٩٠
والممتع ٣٢٠ والمساعد ٤/١٣٦ وشرح الشافية ٣/١٤٣.

(٦٨) ديوانه ١٥٨ ونسب له في المنصف ٤/٢.

(٦٩) بدون نسبة في الخصائص ٣/٢٢٢.

(٧٠) شعر النابغة الجعدي ١٢٤ ونسبه له في الخصائص ٣/٢٢٢ والخزانة ٣/٣١
واللسان ١١/٣٥ (أول) وبدون في المنصف ٤/٢.

(٧١) الخصائص ٣/٢٢٢ والمنصف ٢/٤ وقيل إنه أراد لبن أَيْلٍ وهو يُغْلَم.

يقولون صُوَامٌ وَقُوَامٌ وَوُوَامٌ^(٧٢). قال ابن جنى: "تصحیحهم لهذا يدلک علی أن صُوَامًا مشبه بعُتَيٍّ، لما قرب العين من اللام، ولم يفصل بينهما شيء، ألا ترى أن أَلْفُ فُعَالٍ لما حجرت بين العين واللام بعدت العين فلم يجز قلبها، وهذا هو القياس"^(٧٣).

ويمكن القول بأن غرضهم من مراعاة الجوار في هذا الإبدال، هو الرغبة في التخفيف، ومنعًا لاجتماع الثقيلين، لما كانت الواو أثقل من الياء، وأما من التزم الواو في الصيغ السابقة، فإنه أراد تحقيق التجانس بينها وبين ضمة الفاء لذا وجدنا من يبذل هذ الواو ياء، يبذل لأجلها الضمة كسرة حفاظا على هذا التجانس^(٧٤).

٤ - إبدال الواو إذا جاورت الكسرة ياءً بالمجاورة

كذلك تبدل الواو ياءً لمجاورة الكسرة، وإن فصل بينهما بساكن لأن الساكن لضعفه لا يعتد به حاجزا حصينا، وذلك في نحو قولهم: صبية وصبيان وقنية وعلية ودنيا، وأصلها: صبوة وصبوان وقنوة وعلوة ودنوبا، بالواو، فلما جاورت الواو الكسرة قلبها، صارت الكسرة كأنها قبل الواو، وإن تراخت عنها بحرف ساكن، فلم يعتد به فاصلاً، فصارت الكسرة كأنها باشرت الواو، فقلبت لأجل ذلك ياءً^(٧٥).

ومن ذلك قولهم: فلان قدية في الخير، أي قدوة، وناقاة بلي سفر وبلو سفر، وهما من بلوت، وناقاة عليانة أي طويلة، وهي من علوت وأرض عذّي، أي طيبة، ومنه كذلك طعام عذّي أي: طيب أيضا وأصله بالواو بدليل جمعهم عذاة بمعنى العذّي على عذوات في قولهم: "أرض قد حفتها الفلوات وبعجتها العذوات"، أي توسطتها. ومن ذلك قولهم أيضا: لحم جذية، وأصله: جذوة من جذوت اللحم، أي قطعته طولاً^(٧٦).

(٧٢) ولذا حكموا بشذوذ النِّيَامِ والصِّيَابَةِ. انظر المنصف ٢ / ٤ - ٥ وشرح الشافية ٣ / ١٤٣.

(٧٣) المنصف ٢ / ٤ - ٥.

(٧٤) انظر ظاهرة التخفيف ٢٠٢ - ٢٠٧.

(٧٥) انظر المنصف ٢ / ٢ وسر الصناعة ٢ / ٧٣٦ - ٧٣٧.

(٧٦) سر الصناعة ٢ / ٧٣٦ - ٧٣٧.

والغرض من مراعاة الجوار في هذا الإبدال هو تحقيق التجانس والتمائل الصوتي بين الصامت وهو الواو، وبين الحركة وهي الكسرة التي أثرت في الواو تأثيراً كلياً مقبلاً في حالة الانفصال فقلبتُها إلى ما يجانسها وهو الياء^(٧٧).

٥ - مراعاة الجوار والإبدال بين الحركات القصيرة

ويحدث هذا التأثير والتأثر بين الحركات المتجاورة كذلك فيبدل بعضها من بعض تحت تأثير الجوار بينها، تحقيقاً للتجانس والتمائل الصوتي كذلك، ومنه:

(أ) إبدال الكسرة ضمة بالمجاورة: وذلك في صيغة الأمر من الثلاثي، (مضموم العين) حيث تضم همزة "افْعُلْ" والأصل كسرهما، وذلك لمجاورة ضمة العين، وإن فصل بينهما بالفاء الساكنة لأنهم لا يعتدون بالفاصل الساكن حاجزاً لضعفه بالسكون، وذلك في قولهم: أدخُلْ وأُخْرِجْ وأُقْتُلْ ونحوها، فأتبعوا ضم العين ضم الهمزة تحقيقاً للتجانس بينهما، وكراهية الخروج من كسر إلى ضم وهذا ما يسميه المحدثون المماثلة الصوتية الكلية المدبرة في حالة الانفصال^(٧٨).

وقد حدث هذا الإبدال تحت تأثير مراعاة الجوار بين الحركتين، ومثله ما حدث لكلمة "منذ" عند من يرى أن أصلها: من + ذو الطائفة استدلالاً بما حكى عن بعض العرب وهم بنو سليم: "ما رأيته منذُ ست بكسر الميم"^(٧٩). فلما جاورت الكسرة الضمة وإن فصل بينهما بالساكن أبدلت الكسرة ضمة تحقيقاً للتمائل الصوتي، وهرباً من صعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم.

(ب) إبدال الضمة كسرة لمجاورة الكسرة القصيرة أو الطويلة أو الياء: وذلك عند غير الحجازيين حيث تتأثر الضمة في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر (هـ) والجمع المذكر (هم) والجمع المؤنث

(٧٧) التطور اللغوي ٣٣ ودراسة الصوت اللغوي ٣٢٩.

(٧٨) التطور اللغوي ٤٣.

(٧٩) وهو ما ذهب إليه الكوفيون انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٨ وابن يعيش ٨ / ٤٥ والأشباه والنظائر ١ / ٧ ولسان العرب ٣ / ٥١٠ (منذ) والتطور اللغوي ٤٣.

(هن) والمثنى (هما) بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة أو ياء، فتقلب الضمة كسرة، مثل قولك: برجله - فيه - عليه - ضربته - بصاحبهم - قاضيهم - بهن - بهما، لذا قال سيبويه: " فالهاء تكسر إذا كانت قبلها ياء أو كسرة..، وذلك قولك: مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل ولديهو مال، ويقرؤون: **ج** فَحَسَفْنَا بِهِو وَيَدَارِهِو الْأَرْضَ **ج**(٨٠). فمراعاة للجوار بين الحركتين وتحت تأثير الكسرة، تحولت ضمة الضمير المتصل إلى كسرة تحقيقاً للتماثل بينهما، حتى يكون النطق من باب واحد، وتفادياً لصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم، وهذا ما يسميه المحدثون المماثلة الصوتية الكلية المقبلة في حال الانفصال(٨١).

ج (إبدال الكسرة فتحة أو الفتحة كسرة مراعاة للجوار: وذلك في لغة الكلام، حيث يميل بعض المتكلمين في لغة الكلام إلى مراعاة التجاور بين فتحة العين في صيغتي مفعّل ومفعلة من أسماء الآلات، وبين كسرة الميم فيهما، فيقلبون هذه الكسرة فتحة لتحقيق التماثل أو التجانس الصوتي بينهما دون مراعاة للفصل بالفاء الساكنة، فيقولون: مقود ومَنجل ومَنبر ومَشْرط، ومَطْرقة ومَصيدة ومَغرفة ومَكْنَسة ومَرُوحة وملعقة ومَخْدة إلى غير ذلك، بفتح الميم إتباعاً لفتحة العين، وهذا ما يسميه المحدثون التماثل الكلي المدبر في حالة الانفصال بين الحركات وإن عدَّ ذلك من اللحن(٨٢).

ومن إبدالهم الفتحة كسرة للجوار قولهم: جاءوا بالظِّمِّ والرِّمِّ وأصل الظم بفتح الطاء فلما جاورت الرِّم كسرت الطاء لتوافق جارتها في الوزن فإذا أفردوا الظم، جاءوا بها على الأصل وهو فتح الطاء(٨٣). وكذا قولهم:

(٨٠) سورة القصص ٢٨ / ٨١ وانظر كتاب السبعة ٣٩٤ و الكتاب ٢ / ٢٩٤، والمقتضب ٣٧ / ١ وشرح التسهيل ١ / ١٣٢ والتطور اللغوي ٢٥.

(٨١) انظر التطور اللغوي ٢٥.

(٨٢) السابق ٣٣ وذكر فيه أن هذا الإبدال شاع على ألسنة الناس في القرن الرابع الهجري وما بعده وخاصة في الأندلس كما روي ابن هشام اللخمي وغيره عنهم.

(٨٣) اللسان ١٢ / ٣٧٠ (طمم) و ٦ / ٢٢٦ (نجس) وجاء فيه: وإنما كسروا الظم إتباعاً للرم، فإذا أفردوا الظم فتحوه. وانظر الصحاح ٥ / ١٩٧٧ (طمم) ومجمع الأمثال ١ / ١٦١ والفاخر ٢٤.

هو رَجَسٌ نَجَسٌ، بكسر النون وتسكين الجيم من "نجس" لكسر الراء وسكون النون في "رجس" المجاورة لها، فإذا أفردوها ردوها إلى أصلها، كما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾^(٨٤)، بفتح النون والجيم وقد يعكسون فيقولون: نَجَسٌ رَجَسٌ، فيفعلون "بنجس" ما فعلوه بها إذا تأخرت، وذلك حرصاً منهم على تحقيق الازدواج بين الكلمتين^(٨٥).

د) إبدال الضمة فتحة بالمجاورة: وذلك في لغة الكلام أيضاً، حيث يميل المتكلم إلى تحقيق التماثل بين الفتحة والضمة مراعاة للجوار بينهما، فيقلب الضمة فتحة إتباعاً للفتحة قبلها وذلك في قولهم: خيزران وسيكران، بفتح الزاي والكاف تبعاً لفتح أول الكلمة وهو الخاء والسين في الكلمتين السابقتين دون اعتداد بالياء الساكنة حاجزاً لضعفه، وهذا ما يسميه المحدثون التماثل الكلي المقبل في حالة الانفصال بين الحركات^(٨٦).

هـ) إبدال الفتحة ضمة بالمجاورة: وذلك عند بناء الماضي المبدوء بالتاء للمجهول، حيث يضم ثانيه المفتوح تبعاً لضم أوله في قولهم: تُكْسِرُ الزجاج وتُقَوِّتُ بالأمس، ونحوهما. فلما ضم أول الفعل، أثرت هذه الضمة في الفتحة التالية لها، فقلبت ضمة كذلك للتجانس بينهما وهذا ما يسمي بالمماثلة الكلية المقابلة في حال الاتصال. وكذا عند بناء الماضي المبدوء بالألف من الخماسي والسداسي للمجهول، يضم ثالثة تبعاً لضم أوله، وذلك في قولك: أنطلق بزيد، وأستخرج النفط ونحوهما، فلما تجاورت الفتحة والضمة أثرت ضمة الألف في فتحة الحرف الثالث، فقلبت لأجلها ضمة تحقيقاً للتماثل الصوتي بينهما، وهذا ما يسمي بالمماثلة الكلية المقابلة في حال الانفصال^(٨٧).

المطلب الثاني: مراعاة الجوار وأثرها في الإمالة

(٨٤) التوبة ٢٨/٩.

(٨٥) اللسان ٢٢٦/٦ (نجس) والمزهر ١/ ٣٤١ ودرة الغواص ٥١ والضرائر للألوسي

٢٢ والمغني ٢/ ٧٩٠.

(٨٦) السابق ٢٦.

(٨٧) نفسه ٣٤.

الغرض من الإمالة تقريب الفتحة من الكسرة والألف (الفتحة الطويلة) من الياء (الكسرة الطويلة) لتحقيق التجانس والتشاكل بينهما نحو: عماد وعالم، فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فتمال لأجلها الألف نحو الياء، ليتجانس الصوتان، وذلك إذا وقع قرب الألف كسرة أو ياء قبلها أو بعدها، أو إذا كانت الألف منقلبة عن ياء أو مشبهة للمنقلب أو يكون الحرف الذي قبلها يكسر في بعض الأحوال فتمال لإمالاته، إلى غير ذلك من الأسباب المجوزة للإمالة لا الموجبة لها، واشتهرت الإمالة في القبائل النجدية. كتميم وقيس وأسد ومن جاورهم، أما الحجازيون فلا يميلون^(٨٨).

وتمتنع الإمالة إذا جاورت الألف أحرف الاستعلاء السبعة والتي يجمعها قولهم: (خص ضغط قظ) قبلها أو بعدها، وذلك طلباً لتجانس الأصوات أيضاً، كما أميلت لأجل ذلك، قال الأزهري: "وإنما منعت المستعلية الإمالة طلباً لتجانس الصوت، كما أميل طلباً له، لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك، فلو أميلت الألف في "صاعد" لانحدرت بعد إصعاد، ولو أمالتها في "هابط" لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاق، والثاني أشق، ولذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعاً"^(٨٩). أي: في منع إمالتها.

لكنهم اشترطوا لمنع الإمالة بسبب حرف الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها الحرف المستعلي مفتوحاً أو مضموماً، نحو صالح وطالب ونحوهما أو يكون منفصلاً عنها بحرف نحو غنائم، فإن كان حرف الاستعلاء مكسوراً نحو طلاب وغلاب وخيام وصيام جازت الإمالة لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف، فمناسبة الكسرة للألف أولى بخلاف المفتوح، فإنه يقوي المستعلي، إلا إن وقعت هذه الأحرف مكسورة بعد الألف، فإنها تمنع الإمالة لقربها من الألف نحو: باطل

(٨٨) انظر الكتاب ٤ / ١١٧ والمفصل ٣٣٥ وشرحه لابن يعيش ٦ / ٥٤ - ٥٥ وشرح الشافية ٣ / ٥.

(٨٩) التصريح ٢ / ٣٤٩ والتبصرة ٢ / ٧١٣ وشرح الشافية ٩ / ١٤ - ١٧.

وناصب وحاقت" ونحوها، فإن بعدت عنها بحرفين جازت إمالتها بقلة نحو مناشيط ومعاليق ومسايلخ ونحوها^(٩٠).

فإذا وقعت حروف الاستعلاء ساكنة بعد كسر فإنها لا تمنع الإمالة نحو قولهم: إصلاح ومصباح ومطواع ومقلات، ونحوها، بل يجوز إمالة الألف نحو الياء، لأن الكسرة لما جاورت حروف الاستعلاء الساكنة صارت كأنها اتصلت بها، فنزلت لذلك منزلة المكسور الذي لا يمنع الإمالة في نحو ظباء وقفاف وضباب ونحوها^(٩١).

قال سيبويه: " وإذا كان أول الحرف مكسورا، وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف (حروف الاستعلاء) فإن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قفاف، وذلك قولك: ناقة مقلات والمصباح والمطعان وكذلك سائر الحروف^(٩٢).

وقال ابن جني: " وقد قدر سيبويه هذا الذي ذهبنا إليه من أن الحركة المجاورة للحرف الساكن صارت كأنها فيه، في قولهم: "مصباح ومقلات"، فأجاز فيهما الإمالة والفتح جميعا، فأما الفتح فلأن الصاد والقاف قد جاورتا الفتحة التي بعدهما، وهما ساكنتان، فكانتا كأنهما مفتوحتان، فصار كأنها صباح وقلات، وهذا مما لا يجوز إمالته، وأما الإمالة فلأنهما قد جاورتا الميم وهي مكسورة، فصارت كأنهما صباح وقلات، فجازت إمالتها كما جازت إمالة ضفاف وقفاف" ^(٩٣).

(٩٠) انظر الكتاب ١١٧ / ٤ والمفصل ٣٣٦ والتصريح ٣٤٩ / ٢.

(٩١) انظر الخصائص ١٧٧ / ٢ وشرح اللمع ٢٨١ والمحرر الوجيز ٣٢ / ١٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٣ / ٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٥١ / ٢ وابن يعيش ٦٠ / ٩ وشرح الشافية ١٤ - ١٧ وتوضيح المقاصد ١٤٩٨ / ٤.

(٩٢) الكتاب ١٣٠ / ٤ - ١٣١ والمقلات: هي التي لا يعيش لها ولد. انظر اللسان ٧٢ / ٢ (قلت).

(٩٣) سر الصناعة ٧٩ / ١ وانظر الحجة لأبي علي ١٨٠ / ١ والمحرر الوجيز ٣٢ / ١٤ والتخمير لصدر الأفاضل ٢٠٧ / ٤.

من هنا نستنتج أن لمراعاتهم للجوار أثرًا في إمالة بعض الألفاظ دون غيرها.

كما تُجرى الراء المفتوحة والمضمومة المجاورة للألف مُجرى حروف الاستعلاء في منع إمالتها، فإذا وقعت الراء مكسورة بعد الألف فإنها تقوّي سبب الإمالة لأنها تصير بمنزلة حرفين مكسورين لما فيها من التكرير فتغلب الحرف المستعلي المكسور بعد الألف، فإن وقعت الراء مكسورة بعد ألف، وبعدها حرف مستعل من كلمة أخرى نحو قولهم: مررت "بحمار قاسم" فإن شئت أملت ألف حمار للراء المكسورة بعدها، ولا يعتد بالقاف لأنها من كلمة أخرى، وإن شئت منعها الإمالة للقاف، لأنها وإن كانت من كلمة أخرى فهي مجاورة لها في اللفظ، فإن تباعدت القاف قويت الإمالة، كقولك: مررت بجارم قاسم ليعد الألف من المستعلي، وغلبة الراء لما فيها من تكرير الكسر كما سبق^(٩٤).

وكذلك فإن لمراعاة الجوار أثرًا في إمالة ألفاظ خلت من أسباب الإمالة، إلا من مجاورة الممال، وذلك طلبًا للتناسب مع الممال قبلها أو بعدها، كما إمالة ثاني الألفين في نحو رأيت عمادا ونحوه، ولذا عد ابن الباذش الجوار من أسباب الإمالة، وقد عبر بعضهم عن هذه المراعاة بقولهم: الإمالة للإمالة، أو الإمالة لمجاورة الممال لغرض التناسب بينهما. كما ذكر سيبويه أنهم قالوا: رأيت عمادا، فأملوا للإمالة، (أي أنهم أملوا الألف الثانية لما أملوا الألف الأولى) كما أملوا للكسرة في قولهم: مغزانا فأملوا الألفين جميعًا، قال: " وهذا قياس عندهم"^(٩٥).

وللإمالة (مراعاةً لجوار الممال) صورتان، إحداهما: إمالة الألف لمجاورة ألف ممال، كما إمالة ثاني الألفين في رأيت عمادا وكإمالة فتحة التاء في اليتامى والصاد في النصارى والسين في أسارى والكاف في سكارى مراعاةً لإمالة ما بعدها وهذا في المتصل^(٩٦)، والأخرى أن تمال

(٩٤) شرح الشافية ٣/ ١٩ والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٣.

(٩٥) الكتاب ٤/ ١٢٣ وانظر الإقناع ١/ ٣٠٦ والكشاف ٢/ ٥٢٥ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٥ والمساعد ٤/ ٢٩٣.

(٩٦) انظر الإقناع ١/ ٣١١ - ٣١٢ والحجة للفارسي ١/ ٢٩٠ - ٢٩١ والإتحاف ١/ ٢٥١ والهمع ٦/ ١٩٣.

لمجاورة ما أميل آخره في المنفصل، كما إمالة ألف "تلاها" من قوله تعالى "چ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا" (٩٧) حيث أمالها بعضهم للتشاكل مع ما جاورها من رؤوس الأبي الممالة، ومنه كذلك إمالة ألف "الضحى" و"سجى" لتشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما، وقيل: أمالوا ألف الضحى لمجاورة الممال، وهو ألف سجى وما بعده، وذلك بناء على أن الإمالة في الألف الثالثة المنقلبة عن واو في الاسم ليست مقيسة، ومن يرى قياس ذلك، فلا يجعل الإمالة في الضحى مراعاة للجوار، بل للسبب الحاصل فيها نفسها، وهو مألها إلى الياء في حالة ما، وأما إمالة "سجى" فمن يرى أن الفعل الذي ألفه ثالثة منقلبة عن واو كالاسم في اقتصار إمالته على السماع (وهو الفراء) يجعل إمالة ألفها لمجاورة قلى، وبعضهم يري أنها أميلت مراعاة لجوار الضحى في قوله تعالى "چ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى" (٩٨).

قال ابن فارس: " وذكر بعض أهل العلم أن من هذا الباب كتابة المصحف كتبوا چ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى" (٩٩) بالياء وهو من ذوات الواو لما قرن بغيره مما يكتب بالياء" (١٠٠). وذكر الزمخشري أنه لعله قصد الازدواج قرئ چ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا بِالإمالة لوقوعها مجاورة للممالات (١٠١). وهذه الأمثلة تؤكد ما لمراعاة الجوار من أثر في إمالة ألفاظ خلت من أسباب الإمالة، وإنما أميلت لجوار الممال قبلها أو بعدها سواء أكان ذلك في حال الاتصال، أم في حال الانفصال تحقيقاً للتشاكل أو قصد الازدواج كما عبر بذلك علماؤنا القدامى.

المطلب الثالث: مراعاة الجوار وأثرها في الوقف

-
- (٩٧) سورة الشمس ٢ / ٩١ وانظر الصحابي ٣٨٤ وابن يعيش ٦٤ / ٩.
 (٩٨) سورة الضحى ٣-١ / ٩٣ وانظر الارتشاف ٢ / ٥٣٥ والبحر ٨ / ٣٤٢ والإقناع ١ / ٣٠٦ وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٧٥ وتوضيح المقاصد ٣ / ١٥٠١ والمساعد ٤ / ٢٩٣ والتصريح ٢ / ٣٤٧ وشرح الشافية ٣ / ١٤ وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٣٦.
 (٩٩) سورة الضحى ٢ / ٩٣.
 (١٠٠) الصحابي ٣٨٤ والمزهر ١ / ٣٣٩ والبحر ٨ / ٣٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ١٣٣.
 (١٠١) سورة الشمس ١ / ٩١، وانظر: الكشاف ٤ / ١٦٤ والبحر ٨ / ٣٤٢.

يجوز في الوقف اجتماع الساكنين، لأن الوقف كما ذكر ابن يعيش يمكن الحرف ويستوفي صوته، ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه (١٠٢)، ومع ذلك يكره بعض المتكلمين اجتماع الساكنين في الوقف قياساً على الوصل، فينقل الحركة التي كانت للموقوف عليه في الوصل إلى الساكن قبله، ومن ذلك قول بعض العرب: هذا بَكْرٌ وَعَمْرُو، ومررت ببِكْرٍ وَعَمْرُو فينقل ضمة الراء في حال الرفع وكسرتها في حال الجر إلى الساكن قبلها، مراعاة للجوار بين الحرفين، يقول ابن جنبي: "وعلى الجوار أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو هذا بَكْرٌ، ومررت ببِكْرٍ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها" (١٠٣). وقال أيضاً: "إنما جاز ذلك لأنه إذا حرك ما قبل الراء، فكأن الراء متحركة" (١٠٤). يعني لما بينهما من مراعاة للجوار، وعلي ذلك جاء قول حسان بن ثابت (١٠٥):

فارسي خَيْلٍ إِذَا مَا أَمَسَكْتُ رَبَّةُ الْخِذْرِ بِأَطْرَافِ السِّتْرِ
وقال الأعشى (١٠٦):

أذاقتهم الحربُ أنفاسَهَا وقد تُكره الحربُ بعد السِّلْمِ
وقال الآخر (١٠٧):

أنا ابن ماوية إذا جدَّ النَّقْرُ
وجاءت الخيلُ أثابي زُمْرُ

فتحركت التاء من الستر في البيت الأول بحركة الراء في الوصل وكذا تحركت اللام من السلم في البيت الثاني بالحركة ذاتها، وتحركت

(١٠٢) شرح المفصل ٩ / ٧١ - ٧٢.

(١٠٣) الخصائص ٢ / ١٧٧ و ٣ / ٢٢٣.

(١٠٤) سر الصناعة ١ / ٨٠.

(١٠٥) ديوانه ١٩٣ ونسب له في سر الصناعة ١ / ٨٠.

(١٠٦) ديوانه ١٥٣ ونسب له في سر الصناعة ١ / ٨٠.

(١٠٧) نسب البيت لفدكي بن عبد الله المنقري في التصريح ٢ / ٣٤١ وقيل لعبيد الله بن

ماوية الطائي في اللسان ٥ / ٢٣١ ونسبه سيبويه لبعض السعديين. انظر الكتاب ٤ /

١٧٣ وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٣٥٨ والصاح ٢ / ٨٣٥ (نقر).

القاف، من النقر في البيت الثالث بحركة الراء لولا الوقف، وهذا كله يشهد بأن الحركة إذا تجاوزت الساكن صارت كأنها حلت في هذا الساكن (١٠٨).

وقرئ قوله تعالى : **ج وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّاصُوا بِالصَّبْرِ** (١٠٩) وقوله تعالى : **ج وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشُّعْرِ وَأَوْتِرٍ** (١١٠). بكسر الصاد والباء والجيم والتاء (١١١).

ونقل حركة الساكن للوقف إلى الساكن قبله لغة شائعة، ومستفيضة وليست شاذة لأن فيها الدلالة على حركة الإعراب، والخروج عن محذور الساكنين (١١٢). وذهب بعضهم إلى أنها قليلة الاستعمال إلا فيما آخره همزة، وذلك لاستكراه نقل الإعراب الذي حقه أن يكون على آخر الكلمة إلى وسطها، وتحريك عين الكلمة مرة بالضم وثانية بالكسر وثالثة بالفتح، وإن كانت هذه الحركات عارضة (١١٣).

ونقل الضمة والكسرة من الساكن الثاني في الوقف إلى الساكن المجاور له قبل ثابت عنهم باتفاق، وأما نقل الفتحة، فأجازها الكوفيون قياساً على الضمة والكسرة سواء أكان المنصوب الموقوف عليه منونا قبل الوقف أو غير منون، فأجازوا رأيت بكر والبكر، لأن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود في النصب كما هو موجود في الرفع والجر، ومنعه البصريون، فإن كان المنصوب منونا، فلا يثبت عندهم إلا في لغة ربيعة وحدها وإن لم يكن منونا فلا يجوز فيه الوقف بنقل الفتحة بناء على أن اللام عارضة والأصل التنوين،

(١٠٨) سر الصناعة ٨٠ / ١.

(١٠٩) من سورة العصر ١٠٣ / ١، ٣.

(١١٠) من سورة الفجر ٨٩ / ١، ٣.

(١١١) ونسبت لسلام بن المنذر وهارون وعيسى وابن موسي عن أبي عمرو في البحر ٨ / ٥٠٩ وانظر كتاب السبعة ٦٩٦ والمحرم الوجيز ١٦ / ٣٦٢ وتفسير القرطبي ١٨٠ / ٢٠ والمساعد ٤ / ٣١٦.

(١١٢) انظر البحر المحيط ٨ / ٥٠٩ وابن يعيش ٩ / ٧١ وشرح الشافية ٢ / ٣٢١.

(١١٣) شرح الشافية ٢ / ٣٢١.

وذلك من قبل أن الأصل قبل دخول لام التعريف أن تقول رأيت بكرًا، في الوقف فاستغني بحركة الراء عن نقلها إلى الساكن قبلها، فلما دخلت لام التعريف قامت مقام الألف المبدلة من التنوين، لأنها معاقبة له (١١٤).

وإن أدى الوقف بنقل الحركة إلى الساكن السابق عليها إلى مجيء الاسم على وزن مخالف للأوزان المشهورة، مثل وزن فَعْلُ بكَسْرِ الْفَاءِ وضم العين، ووزن فَعْلُ بضم الفاء وكسر العين تركوه، ولجؤوا إلى الاتباع، فلا يقولون: هذا العِدْلُ، ولا مررت بالبُسْر، وإنما يقولون: هذا العِدْلُ ومررت بالعِدْلُ ورأيت العِدْلَ، وهذا البُسْرُ ومررت بالبُسْرُ ورأيت البُسْرَ، بإتباع حركة العين لحركة الفاء في الرفع والنصب والجر، واستثنوا من ذلك المهموز لثقل الهمزة وخفائها إذا سُكِّنَتْ فأجازوا: هذا الردؤُ ومررت بالبُطِي (١١٥).

وهاء الضمير في الخفاء كالهمزة فإن سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضممتها لهذا الساكن، فتقول: منه وعنه، وذلك لبيانها، قال الشاعر (١١٦):

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عجبُهُ
من عَنزِيٍّ سَبَّني لم أضربُهُ

قال ابن مجاهد: "وزعم خلف أن الكسائي كان يستحب أن يقف على منه وعنه بضم النون الضمة" (١١٧). وبعض بني عدي من تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر، فيقولون: ضربته وقاتلته، وتحريكه بالضم هو الأكثر. فإن كان الساكنان مدغمين، فلا تنقل الحركة إلى أولهما لئلا يلزم انفكاكهما نحو: الشدُّ والرْدُّ والعُدُّ ونحوها، كما لا

(١١٤) شرح الشافية ٣٢١/٢ وابن يعيش ٧٢/٩ وتوضيح المقاصد ١٤٨٠/٣ والمساعد ٣١٦/٣-٣١٧.

(١١٥) شرح الشافية ٣٢١ / ٢ - ٣٢٢ وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤٧٨ - ١٤٨١ وابن يعيش ٧٢ / ٩ والمساعد ٤ / ٣١٧ - ٣١٨.

(١١٦) نسب لزياد الأعجم في الكتاب ٤ / ١٧٩ وضرورة الشعر للسيرافي ٥٦ وشرح الشافية ٣ / ٣٢٢ وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٩٠ وابن يعيش ٧٢ / ٩ والمساعد ٤ / ٣١٦ والهمع ٢ / ٢٠٨ وكتاب السبعة ٦٩٦.

(١١٧) كتاب السبعة ٦٩٦.

ينقلون هذه الحركة إلى الياء والواو الساكنتين، نحو هذا زيد، ومررت بالحوض، للثقل الناشئ عن ذلك (١١٨).

وأما المحدثون من علماء اللغة فيفسرون الوقف بنقل الحركة إلى الساكن الصحيح قبلها بأنه عملية تخلص من المقطع الخامس الذي يبدأ بصامت تليه حركة قصيرة وينتهي بصامتين متجاورين ولا يكون إلا في حالة الوقف كما سبق، ونظرا لطول هذا المقطع الزائد يميل المتكلم العربي إلى تقسيمه إلى مقطعين، الأول قصير مفتوح (ص ح) والثاني طويل مغلق بحركة قصيرة (ص ح ص) وذلك في قولهم: بَكَرَ وَمَصِرَ وَقِرْشَ وَشَمِسَ، بتحريك الثاني بالكسر على أصل التقاء الساكنين في الوقف خاصة، وبعضهم يجري الوصل مجرى الوقف، طردا للباب على وتيرة واحدة، في التخلص من هذا المقطع الزائد في الطول (١١٩).

ومن مراعاتهم للحركة المجاورة للساكن في الوقف كذلك استنباحهم اختلاف حركات ما قبل الروي المقيد، وهو ما قيدته السكون في الوقف، ويسمى عند العروضيين بسناد التوجيه (١٢٠)، وهو من عيوب القافية، ومنه ما جاء في قوله رؤبة (١٢١):

وقاتم الأعماق خاوي المخترق
ألف شتي ليس بالراعي الحمق

إلى أن قال :

سرًّا وقد أوّن تأوين العقق

(١١٨) الكتاب ٤/ ١٨٠ وشرح الشافية ٢/ ٢٤٨ و ٣/ ٣٢٢ وابن يعيش ٩/ ٧٢.

(١١٩) التطور اللغوي ٩٦.

(١٢٠) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٦٦ وعلم القافية بين النظرية والتطبيق ١٢٢ والعروض والقافية ١٧٦ - ١٨٠.

(١٢١) هذا الرجز في ديوانه ١٠٤ / ٤ والكتاب ٤/ ٢١٠ والخزانة ١/ ٧٨ والمحتسب ١/ ٨٦ والمنصف ٣/ ٢ و ٣٠٨ وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٨ و ٤/ ٢٩٧ وابن يعيش ٢/ ١١٨ و ٩/ ٣٤ ومجاز القرآن ١/ ٣٨٠ والكامل ٣/ ١٦ - ١٧ والمقتصد ٢/ ٢٦٥ والبيغاديات ٤٠٠ والمقتضب ٤/ ٤١٨ وسر الصناعة ٤٩٣ و ٥٠٢ و ٦٣٦ والهمع ٤/ ٢٢٢ والعين ١/ ٦٢ (عقق) واللسان ١٠/ ٢٥٧ (عقق) وتاج العروس ٦/ ٣٣١ (خرق) والدرر ٢/ ٣٨ والمفصل ١٨١.

فجاءت حركة ما قبل الروي في البيت الأول فتحة، وفي الثاني كسرة وفي الثالث ضمة، وهذا عند العروضيين من العيوب التي تلحق بالإقواء في القوافي (١٢٢).

قال ابن جني: " وإنما صار هذا عندهم قبيحا وعبيا لأن الحركة مجاورة للقاف، فكأن اختلاف الحركات واقع على القاف، فكما أن الإقواء عيب فكذلك استقبحوا اختلاف التوجيه" (١٢٣).

وقال أيضا: " ومن جوار المتصل استقبح الخليل نحو العفُق مع الحمق مع المُخترق، وذلك لأن هذه الحركات قبل الروي المقيد لما جاورته وكان الروي في أكثر الأمر، وغالب العرف مطلقا لا مقيدا، صارت الحركة قبله، كأنها فيه، فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء" (١٢٤). فهذا يدلنا على مدى مراعاتهم للحركات المتجاورة، سواء أكانت في كلمة واحدة أم في كلمات متجاورة، وكذلك مراعاتهم للحركة المجاورة للساكن ومعاملتهم لهذا الساكن كما لو كان متحركا بهذه الحركة المجاورة له.

المبحث الثاني: مراعاة الجوار وآثارها الصرفية

تؤدي كذلك مراعاة الجوار بين الألفاظ المتجاورة إلى إحداث تغيير في بنية إحداها حتى تتواءم مع الكلمة المجاورة في وزنها وبنيتها، تحقيقا للازدواج بينهما وحفاظًا على السجع قال الألويسي: " اعلم أن الأئمة ألحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ويُخطئون في المقايسة المعقولة (١٢٥): كما يقول ابن جني: " والأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة (١٢٦)، وقال القالي: "مذهبهم أن يكون أواخر الكلم على لفظ

(١٢٢) الإقواء يعني اختلاف حركات الروي في القصيدة انظر علم القافية ١١٤.

(١٢٣) المنصف ٢/٣.

(١٢٤) الخصائص ٣/٢٢٣.

(١٢٥) الضرائر للألويسي ٢١.

(١٢٦) المحتسب ١/١٩.

واحد مثل القوافي والسجع" (١٢٧). فحفاظا على التسجيع بين الكلمتين المتجاورتين قد يحذفون بعض حروف إحداهما، أو يزيدون عليها، أو يبدلون صوتا منها بصوت آخر سواء أكان صامتا أم متحركا، وهذا كله تحت تأثير الوزن المجاور، يقول الألويسي أيضًا: "وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد (١٢٨). ويقول عباس حسن: " اعلم أن للسجع ضرورة الشعر وأن له وزنا يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك، وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن الكريم لتتنفق الفواصل" (١٢٩).

وقد جاء في كلامه عليه الصلاة والسلام الكثير من ذلك، مراعاة للازدواج بين الكلمتين المتجاورتين كما سيأتي، قال العسكري: " وكان صلى الله عليه وسلم ربما غير الكلمة عن وجهها للموازنة بين الألفاظ وإتباع الكلمة أخواتها" (١٣٠).

وإليك مظاهر التغيير في بنى الكلمات المتجاورة تحقيقا للازدواج أو لإتباع بعضها بعضا حرصا على التسجيع بينها، وهذا التغيير قد يحدث في الكلمة السابقة مراعاة للكلمة اللاحقة أو يحدث في الكلمة اللاحقة مراعاة للكلمة السابقة، كما أنه يحدث في الأفعال وفي الأسماء وإليك صور التغيير في بنى الألفاظ التي راعوا فيها علاقة الجوار فيما بينها.

المطلب الأول: تعدية الفعل اللازم بصوغه على غير وجهه مراعاة للجوار وتحقيقًا لازدواج الكلام

من ذلك قولهم: "فعلت به ما ساءه وناءه، وما يسوءه وما يؤوءه". فإن أفردوا، قالوا: أناءه، فحذفوا الهمزة من أوله هنا لمجاورته لساء التي تخلص منها لإتباع الثاني الأول، أو تحقيقا للازدواج بين الكلمتين

(١٢٧) أمالي القالي ٢/ ٢٢١ وانظر المزهري ١/ ٤١٧.

(١٢٨) الضرائر ٢١.

(١٢٩) النحو الوافي ٤/ ٢٧١ وانظر الهمع ٥/ ٣٥٠.

(١٣٠) الصناعتين ٢٨٦ وانظر أيضا الضرائر للألويسي ٢٣.

المتجاورتين، ورُوي عن الفراء أنه قال: ونرى أن قول العرب: ما ساءك وناءك من ذلك (أي من الاتباع) إلا أنه ألقى الألف لأنه متبع لساءك، ومعناه: ما ما ساءك وأناءك^(١٣١). وقال الجوهري: "يقال: له عندي ما ساءه وناءه، قال بعضهم، أراد: ساءه وأناءه، وإنما قال: ناءه وهو لا يتعدى لأجل ساءه، ليزدوج الكلام"^(١٣٢). وذهب أبو زيد إلى أنهم لا يعرفون من ناء فعلاً، فلا يقولون: ينوؤه، كما يقولون: يسوؤه قال: "يقال: ما ساءه وناءه، تأكيداً للأول، ولم يعرفوا من ناء فعلاً، لا يقولون: ينوء كما يقولون: يسوء" ^(١٣٣) وروى غيره له مضارعاً كما سبق، وليس شرطاً أن يسمع من العرب كل ما يشتق من الفعل، بل يجوز قياسه على غيره من الأفعال.

ومن تعديتهم للفعل اللازم لمجاورة المتعدي تحقيقاً للازدواج بينهما قولهم: "هنأني الطعام ومرأني" قال ابن السكت: "ولا يتكلمون بمرأني إذا كان مع هنأني إلا بغير ألف، فإذا أفردوا، قالوا: أمرأني، ولم يقولوا: مرأني إلا مع هنأني"^(١٣٤). فحذفوا الهمزة من أوله، مراعاة لجوار هنأني التي تخلو منها، وعدوّه إلى المفعول بدونها، اتباعاً لما قبله، وذهب الزجاج إلى أن حذفهم للهمزة من مرأني جاء لغرض آخر في الكلام، قال: "يقال: هنأني الطعام ومرأني، وقال بعضهم: يقال مع هنأني: مرأني، فإذا لم تذكر هنأني قلت أمرأني، بالألف، وهذا حقيقته أن مرأني: تبينت أنه سينهضم وأحمَدُ مغبته، فإذا قلت: أمرأني الطعام فتأويله: أنه قد انهضم وحُمِدَت مغبته"^(١٣٥). على أنني أرى أن الغرض الأول وهو

(١٣١) انظر درة الغواص ٥١ واللسان ١/ ١٧٥ (ساء) والمزهر ١/ ٣٤١ وابن فارس اللغوي ٤٥١.

(١٣٢) الصحاح ١/ ٥٦ (سوا) والضرائر للأوسي ٢٢ وابن فارس اللغوي ٤٥١.

(١٣٣) انظر الصحابي ٤٦٠.

(١٣٤) انظر تهذيب الألفاظ ٢/ ٦٧٢ والمخصص ١٤/ ٢٩ واللسان ١/ ١٨٥ (هنأ) وأمالي القالي ٢/ ٢١٢.

(١٣٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢ - ١٣ والمغني ٢/ ٧٩٠ واللسان ١/ ١٨٥ (هنأ) و١١٧/ ١٥ (غدي).

مراعاة الجوار في إتباع الثاني الأول تحقيقاً للازدواج بينهما أكثر إقناعاً مما ذهب إليه الزجاج.

المطلب الثاني: صوغ الوصف (اسم الفاعل واسم المفعول) من غير فعله القياسي

مراعاة للجوار وتحقيقاً للازدواج

ومن ذلك قولهم: أعوذ بك من السامة واللامة، قال ابن فارس: فالسامة من قولك: سمّت إذا خصّت، واللامة أصلها: ألمّت، لكن لما قرّنت بالسامة جُعِلَتْ في وزنها" (١٣٦).

ورود هذا في عوذته عليه السلام للحسن والحسين رضي الله عنهما فقال: " أعيدكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة" (١٣٧).

قال الحريري: "الأصل في لامة: ملمة" (١٣٨)، لأنها فاعل من ألمت إلا أن عليه السلام قصد أن يعادل بلفظة لامة لفظتي تامة وهامة (١٣٩). وقال العسكري: " وكان صلي الله عليه وسلم ربما غير الكلمة عن وجهها للموازنة بين الألفاظ، وإتباع الكلمة أخواتها كقوله عليه السلام: أعيدته من الهامة والسامة وكل عين لامة وإنما أراد ملمة... قصداً للتوازن وصحة التسجيع" (١٤٠).

فنلاحظ أنه صاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي " لمّ " والأصل أن يصاغ من الفعل الرباعي ألم، مراعاة لجوار اسم الفاعل من الثلاثي وهو تمّ وهمّ، حتى يكون على وزنهما، تحقيقاً للازدواج وحفاظاً على السجع كما ذكر

(١٣٦) الصاحبى ٣٨٤ وانظر المزهري ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ - ١٩٢.

(١٣٧) سنن أبي داود ٢ / ٦٤٨، وانظر: درة الغواص ٥٢ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ - ١٩٢.

(١٣٨) أي ذات لمم أو جنون.

(١٣٩) درة الغواص ٥٢.

(١٤٠) الصناعتين ٢٨٦ وانظرا لضرائر للألوسي ٢٣ والهمع ٥ / ٣٥١.

العسكري وغيره، ومن ذلك أيضا قوله عليه السلام "خير المال سِكَّةُ مَأْبُورَةٍ، ومُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ" (١٤١). قال ابن جني: "وكان يجب أن يقول: مؤمرة، لأنه من أمرها الله، أي: كثُرَها، لكنه أتبعها قوله: مَأْبُورَةٌ (١٤٢). وقال ابن السكت: فقال مأمورة لمكان مَأْبُورَةٍ" يعني مراعاة لجوارها تحقيقا للازدواج بإتباع الثاني للأول (١٤٣)، وقال في اللسان: "وجعل أبو عبيد مأمورة لغة، قال: وفيها لغتان: قالوا: أمرها الله فهي مأمورة، وأمرها الله فهي مؤمرة، وقال غيره: إنما هي مهرة مأمورة للازدواج لأنهم اتبعوها مَأْبُورَةٍ، فلما ازدوج اللفظان جاءوا بمأمورة على وزن مَأْبُورَةٍ" (١٤٤). وقد يعكسون في استعمال هذين اللفظين فيضعون مأمورة قبل مَأْبُورَةٍ، قال ابن سيده: "قالوا: مهرة مأمورة، وسكة مَأْبُورَةٌ (١٤٥). وهذا يعني أنه لما كثُر استعمال هاتين الكلمتين متجاورتين، وأخضعوا مأمورة لوزن مَأْبُورَةٍ، فجاءوا بها من الفعل الثلاثي (أمر) والأصل أن تأتي من الرباعي (أمر) صار هذا التعبير معتادا على ألسنتهم، وبالتالي استوي لديهم مجيء أية منهما مكان الأخرى، مادام الازدواج متحققا بينهما.

المطلب الثالث: التعبير باسم الفاعل بدلا من اسم المفعول مراعاة للجوار وتحقيقا للازدواج

وذلك فيما روي من قضاء عليّ كرم الله وجهه في القارصة والقامصة والواقصة بالدية أثلاثا قال الحريري: "وتفسيره أن ثلاث جوار ركبت إحداهن الأخرى، فقرصت الثالثة المركوبة، فقصت فسقطت الراكبة، ووقصت، فقصي للتي وقصت، أي اندق عنقها بثلاثي الدية على صاحبتيها، وأسقط الثلث باشتراك فعلها فيما أفضى إلى وقصها،

(١٤١) انظر سنن البيهقي ٢ / ٥٨، والمحتسب ٢ / ١٦ وأمالي القالي ٢ / ٢١٤ واللسان ٤ / ٣ (أبر) و٤ / ٢٨ (أمر) ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ - ١٩٢ والسكة: الطريقة من النخل، ومأبورة: أي ملقحة، والمهرة المأمورة: مكثرة النسل.
 (١٤٢) المحتسب ٢ / ١٦.
 (١٤٣) تهذيب اللغة ٢ / ٦٧٢.
 (١٤٤) اللسان ٤ / ٢٨ (أمر) ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ - ١٩٢.
 (١٤٥) المخصص ١٤ / ٢٩.

والواقصة هنا بمعنى الموقوصة^(١٤٦). وإنما عبر هنا باسم الفاعل بدلا من اسم المفعول لمجاورة الواقصة للقارصة والقامصة ف جاء بها على وزنها ليزدوج الكلام. وإن كان من سنن العرب في الكلام التعبير باسم الفاعل وهم يريدون اسم المفعول في غير هذا الموضع، كقولهم: "سر كاتم، أي: مكتوم".

وقد يعبرون بصيغة فعيل بدلا من صيغة فاعل، تحقيقا للغرض ذاته، ومن ذلك قولهم: خبيث نبيث^(١٤٧) قال ابن سيده: "وكان قياسه أن يقول: خبيث نابث، فقيل نبيث لمجاورته لخبيث"^(١٤٨). أي أنهم لما أرادوا المزوجة بينهما، أتبعوا الثاني الأول، فجاءوا به على وزنه مراعاة لجوارهما، والأصل فيه أن يؤتى به على وزن اسم الفاعل.

المطلب الرابع: تغيير بنية إحدى الكلمتين المتجاورتين بصوغ إحدهما على وزن الأخرى وهذا يحدث في الأسماء وفي الأفعال، ومن ذلك: قوله عليه السلام للنساء المتبرزات في العيد، أو اللاتي كن ينتظرن جنازة: ارجعن مأزورات غير مأجورات^(١٤٩). والأصل في مأزورات: موزورات، لأنها من الوزر، إلا أنه عليه السلام أراد أن يعادل بينها وبين لفظة مأجورات، المجاورة لها ليزدوج الكلام بالتشاكل بينهما قصدا للتوازن وصحة التسجيع، وتحقيقا لجمال التعبير وانسجامه^(١٥٠). قال الكسائي: "بني مأزورات على قولك فيما لم يسم فاعله: قد أزرن، وكان الأصل: وزرن فلما كانت الواو مضمومة همزت"^(١٥١).

-
- (١٤٦) درة الغواص ٥٢ وانظ الضرائر للألوسي ٢٣- ٢٤.
 (١٤٧) النبيث الذي ينبث شره أي يظهره أو ينبث أمور الناس أي يستخرجها من قولهم نبتت البئر إذا استخرجت ترابها. انظر: اللسان ١٩٣/ ٢ (نبت).
 (١٤٨) المخصص ٢٩/ ١٤ وأمالي القالي ٢/ ٢١٣ والمزهر ١/ ٤١٨ والصاح ١/ ٢٩٤ (نبت).
 (١٤٩) سنن ابن ماجه ١/ ٥٣٠ (كتاب الجنائز) وسر الصناعة ٢/ ٦٦٩ والمغني ٢/ ٧٩١ ودره الغواص، ٥٢، وأمالي القالي ٢/ ٢١٤.
 (١٥٠) انظر تهذيب الألفاظ ٢/ ٦٧٢ والصناعتين ٢٨٦ وابن يعيش ٩/ ٦٤ وابن فارس اللغوي ٤٥١.
 (١٥١) سر الصناعة ٢/ ٦٦٩ والضرائر للألوسي ٢٣ والهمع ٦/ ٢٥٨ واللسان ٤/ ٢٨ (وزر) ومعجم المصطلحات البلاغية ٣١٦.

ومنه ما جاء في حديث القبر، إن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد عليه السلام وما جاء به، فيقول: لا أدري، فيقال له: لا دريت ولا تليت ولا اهتديت: فأصله لا دريت ولا تلتوت، أي: لا قرأت ولا درست، من تلا يتلو، لكنه جاء بها عليه السلام بالياء ليعاقب بها الياء في جارتها ليزدودج الكلام (١٥٢).

ومنه كذلك قولهم: "ناقة مسياع مضياع، ومضياع مسياع"، وقولهم مسياع من ساعت الناقة تسوع (١٥٣)، فأصله بالواو، وإنما قلبوها ياء لتزدوج مع مضياع سواء تقدمتها أو تأخرت عنها (١٥٤).

ومنه كذلك قولهم للشجاع الذي لا يزايل مكانه: "أهيس أليس"، والأصل في أهيس أن تكون بالواو، لاشتقاقه من هاس يهوس إذا دق، فجاءوا به بالياء ليوافق لفظه أليس المجاورة لها تحقيقاً للازدواج بينهما (١٥٥). ومنه كذلك قولهم: هو عيِّي شِييُّ، وأصله شوي، ولكنهم أجروه على لفظ الأول لمجاورته إياه حتى يكون مثله في البناء والوزن تحقيقاً للازدواج بينهما، ومثله قولهم: "ما أعياه وما أشياه"، وجاء بالعِيّ والنشِيّ بالياء بدلا من الواو (١٥٦). ومنه قولهم: "جئ به من حوث وبوث"، أي من حيث كان فأبدلوا الياء واوا لتناسب بوثا في الوزن والبناء (١٥٧).

وكذلك قولهم للقادم من السفر: "أوبة وطوبة"، أي: أبت إلى عيش طيب ومآب طيب، أي أن الأصل في طوبة أن تكون بالياء، فجاءوا بها

(١٥٢) وفي مجمع الأمثال ٢ / ٢٣٦ ولا ائتليت من ألوت أي قصرت وذهب ابن السكيت إلى أن أصله ولا ائتليت، أي لا يكون لإبلك ولد. انظر الصحاح ٦ / ٢٢٩٠ (تلا) والمخصص ٣٨ / ١٤ والغريب المصنف ٢ / ٦٥٧ والفاخر ٣٨ / ١٤ واللسان ١٤ / ١٠٤ (تلا) وانظر ابن فارس اللغوي ٤٥١.

(١٥٣) ساعت الإبل سوعا، أي ذهبت في المرعي وانهملت. اللسان ٨ / ١٦٩ (سوع). (١٥٤) المخصص ١٤ / ٣١ والمزهر ١ / ٤٢٤ وأمالي القالي ٢ / ٢١٥ والغريب المصنف ٢ / ٦٥٧ واللسان ٨ / ١٧٠ (سوع).

(١٥٥) درة الغواص ٥١ والضرائر للألوسي ٢٢ واللسان ١٤ / ٤٤٩ (شوا). (١٥٦) المخصص ١٤ / ١٩ واللسان ١٤ / ٢٢٩ (شوا) والمزهر ١ / ٤١٨ - ٤١٩ والغريب المصنف ٢ / ٦٥٧ وأمالي القالي ٢ / ٢١٢.

(١٥٧) انظر المخصص ١٤ / ٣٨ والمزهر ١ / ٤٢٠.

بالواو لمجاورتها لأوبة، قال ابن خالويه: "إنما قالوا: طوبة لأنهم أزوجوا به أوبة^(١٥٨). وقد يبدلون الواو من أوبة ياء، إذا نطقوا طيبة بالياء، فيقولون: أيبة وطيبة ليزدوجا، ولذا وجدناهم يقلبون واو أوبة ياء في غير هذا السياق، أي وإن لم تجاور طيبة فيقولون: هو سريع الأيبة، كما يقولون هو سريع الأوبة^(١٥٩). ومنه قولهم: "رجل أسوان أتوان"، فأسوان من الأسى وهو الحزن وأتوان من قولهم أتيته أتية، فأصله بالياء، وإنما أبدلوا الياء واو لتتناسب مع جارتها أسوان في البناء، وقد طردوا هذا الإبدال في غير هذا التركيب، فيقولون: أتوته أتوه، وما أحسن أتو يدي الناقة وأتي يديها، أي رَجَعُ يديها ونسب ذلك لهذيل وقد يبدلون واو أسوان ياء لتزدوج مع أتيان فيقولون: "أسيان أتيان" ^(١٦٠).

ومن ذلك قولهم: "أخذته ما قَدُم وما حُدَّت"، بضم الدال في حدث، وجاء ذلك في حديث ابن مسعود رضى الله عنه أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه السلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حُدَّت" يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة^(١٦١).

فجاءوا به على هذا الوزن ليكون على وزن قدم، لكون الدال فيها مضمومة. قال الحريري: "وإنما ضُمَّت الدالُّ من حُدَّت حين قرن بقدم لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة، فإذا أفردت لفظة حدث، زال السبب الذي أوجب ضم دالها ووجب أن ترد إلى أصل حركتها وأولية صيغتها" ^(١٦٢).

وقال ابن منظور: "ولا يقال حُدَّت بالضم إلا مع قَدُم كأنه إتباع، ومثله كثير، فقال الجوهري: "لا يضم حُدَّت في شيء من الكلام إلا في

(١٥٨) انظر اللسان ١/ ٢١٨ (أوب) و ١/ ٥٦٢ (طوب) والمزهر ١/ ٣٤٠ وابن فارس اللغوي ٤٥١.

(١٥٩) انظر اللسان ١/ ٢١٨ (أوب) و ١/ ٥٦٢ (طوب).

(١٦٠) انظر المخصص ١٤/ ٢٨ وأمالي القاضي ٢/ ٢١٢.

(١٦١) انظر اللسان ٢/ ١٣١ (قدم) والمغني ٢/ ٧٩٠ وابن يعيش ٩/ ٦٤ والمزهر ٢/ ٩٣.

(١٦٢) انظر درة الغواص ٥٠- ٥١ والضرائر للألوسي ٢١.

هذا الموضوع وذلك لمكان قَدُم على الازدواج" (١٦٣). وقد يبدلون الضمة فتحة تحقيقاً للغرض ذاته، كقولهم: "تَعَسًا له ونَكَسًا"، فيفتحون النون، وإنما هو نُكَس بالضم، وإنما أبدلوا الضمة فتحة هنا، لمجاورة "تعا" مفتوحة العين، وذلك تحقيقاً للازدواج بين الصيغتين (١٦٤).

المطلب الخامس: تغيير بنية إحدى الكلمتين بالحذف أو الزيادة في الحركات أو الحروف مراعاة للجوار وتحقيقاً للازدواج

فقد يحذفون حركة بعض أحرف إحدى الصيغتين، لتكون على وزن الصيغة الأخرى المجاورة لها، أي يسكنون المتحرك لهذا الغرض كقراءة من قرأ (فبعث الله النبيين مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) بتسكين الباء في مبشرين لتكون على وزن منذرين (١٦٥).

كما أنهم قد يحذفون بعض أحرف إحدى الكلمتين لتكون على وزن المجاورة لها، كقولهم في المثل: "من حفنا أو رفنا فليقتصر" أي: من خدمنا أو أطعمنا، قال الألويسي: و"كان الأصل: أتحنفا، لكنه أراد أن يزاوج بين حفنا ورفنا، فأتبع حفنا لرفنا" (١٦٦). وكقولهم: إنه لذا جود وسود، وإنما هو سود فحذفوا إحدى الدالين ليكون على وزن جود، ويقولون: قضى الله كل حاجة وداجة، بتخفيف الجيم من داجة لمجاورة حاجة في حين يقولون: "أقبل الحاجُّ والداجُّ"، فيشددون الجيم من الداجِّ لمجاورة الحاجِّ (١٦٧).

ومن هذا الحذف مراعاة للجوار ما حدث في رؤوس الآي في قوله تعالى جَوَافِرٍ، وليالٍ عشر، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرُجُ (١٦٨)

(١٦٣) اللسان ١٣١ / ٢ (قدم) والصحاح ٢٧٨ / ١ (حدث).

(١٦٤) الصحاح ٩٨٦ / ٣ (نكس) واللسان ٤٣ / ٦ (نكس).

(١٦٥) سورة البقرة من الآية ٢١٣ ونسب هذه القراءة لمجاهد وحמיד في المحتسب ٢٥١ / ٢.

(١٦٦) الضرائر للألويسي ٢٣- ٢٤ والصحاح ٤ / ١٣٤٥ (حفف) ومجمع الأمثال ٣١٠ / ٢، واللسان ١٢٧ / ٩ (رفف) والغريب المصنف ٦٥٨ / ٢ والمخصص ٣٨ / ١٤ بصيغة: فلان يحفنا ويرفنا، أي: يعطينا ويميرنا.

(١٦٧) الإتياع لأبي الطيب ١٠٨.

(١٦٨) الإتياع لأبي الطيب ٤١ و ٥١ والداج الذين يدجون خلف الحاج أي يدبون

فحذفت الياء من "يسري" مراعاة لما جاورها من الفواصل القرآنية، ومنه أيضا في ذات السورة قوله تعالى **چ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ چو چ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ چ** (١٦٩) فحذف ضمير المتكلم في الفاصلتين للتناسب مع الفواصل المتجاورة (١٧٠). ومن الحذف أيضا تخفيف الهمزة في قولهم: "حياك الله وبياك"، وإنما هو بواك، فخففوا الهمزة وأبدلوا الواو ياء لمكان حياك (١٧١). وكذا قولهم: أتيتهم فمناي وهناني بغير همز ليوافق مناني (١٧٢).

كما أنهم قد يزيدون على أحرف الكلمة لتكون على وزن الكلمات المجاورة لها، كقولهم: "بفيه البرى و عليه الدُّبرى و حُمى خيبرى وشرُّ ما يُرى فإنه خيسرى"، أرادوا خيبر وخيسر من الخسران، فزادوا الألف المقصورة على آخرهما ليزدوجا مع ما جاورهما من الألفاظ التي جاءت على هذا الوزن (١٧٣).

ومن الزيادة قولهم: "حسن بسن قسن"، فزادوا النون على بسن وقسن لمجاورة حسن حتى يحسن إتباعهما له، وأصلهما: بَسَّ مصدر بسست السويق أبسُّه بسًّا، وقسَّ، أي تتبع الشيء وطلبه فالمعني حسن كامل الحسن وهو حسن مقسوس أي: متبوع مطلوب، فحذفوا إحدى السينين، وزادوا عليهما النون بدلا من الحرف المضعف كما تبدل منه الياء في تقصيت وتظنيت، والنون والياء من حروف البدل والزيادة لكنهم أثروا النون على الياء لأجل الاتباع قال القالي: "إذ مذهبهم فيه أن يكون أواخر الكلمة على لفظ واحد مثل القوافي والسجع وتكون مثل حسن" (١٧٤). ومن هذه الزيادة قولهم: " لكل

بالتجارات وغيرها ولا يفرد الداج.

(١٦٩) سورة الفجر ٨٩ / ١ - ٤.

(١٧٠) سورة الفجر ٨٩ / ١٥ - ١٦.

(١٧١) انظر المحتسب ١ / ١٩ والنحو الوافي ٤ / ٢٧١ والهمع ٥ / ٣٥٠.

(١٧٢) الفاخر ٢.

(١٧٣) المزهري ١ / ٣٤٠ وديوان الأدب ٢ / ٨٠ ومجمع الأمثال ١ / ٩٦ اللسان ١٤ / ٧١

(بري).

(١٧٤) انظر أمالي القالي ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ والغريب المصنف ٢ / ٦٥٧ والمزهري ١ /

ساقطة لاقطة " والأصل لكل ساقطة لاقط، قال المفضل بن سلمة : " فأدخل الهاء لمكان ساقطة لازدواج الكلام (١٧٥).

المطلب السادس: قصر الممدود أو مد المقصور مراعاة للجوار

من ذلك قولهم: لك الفدي والحمي، فيقصرون الفداء مراعاة لجوار الحمي للتناسب بينهما في البناء، وقد يمدون الحمي فيقولون: لك الفداء والحماء مراعاة لجوار الفداء، وهذا كله لأجل التشاكل بين الكلمتين كي يكونا على وزن واحد وبناء واحد (١٧٦).

المطلب السابع: التغيير في صيغ الجموع المتجاورة تحقيقاً للازدواج بينها

ومن ذلك قولهم: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، والأصل في جمع الغداة أن تأتي على الغدوات، وإنما قالوا الفدايا لمجاورة العشايا ليزدوج الكلام، قال الحريري: " وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد، فقالوا: الغدايا والعشايا، إذا قرنوا بينهما، فإن أفردوا الغدايا، ردوها إلى أصلها، فقالوا: الغدوات" (١٧٧). أي أن غرضهم من تحويل الجمع هنا عن صيغته هو مراعاة الجوار بين الجمعين تحقيقاً للازدواج، وقد عبر عنه ابن فارس بلفظ المحاذاة في قوله: " المحاذاة أن يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتي به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين، فيقولون:

٤١٦ - ٤١٧.

(١٧٥) الفاخر ١٠٩ والأمالى الشجرية ٢/٢٨٩.

(١٧٦) انظر تهذيب الألفاظ ٢/٦٧٢ والصاح ٦/٢٣٢٠ و ٢٤٥٣ (حمي) واللسان ٤/٢٠٠ (حما) والفدا يمد ويقصر.

(١٧٧) درة الغواص ٥١ وانظر أمالي القالي ٢/٢١٤ والمخصص ١٤/٢٩ والضرائر للألوسي ٢٢ وتهذيب الألفاظ ٢/٦٧٢ والمزهر ١/٣٤١ واللسان ١٤/١٠٤ (دري) و ١٥/١١٧ (غدّي) وذهب ابن الأعرابي إلى أن الغدايا هنا جمع غدية وهي لغة في غدوة مثل ضحية لغة في ضحوة، وبالتالي يكون قولهم: الغدايا جمع غدية مثل قولهم العشايا جمع عشية، أي أن الجمع هنا على بابهِ. المحتسب ٢/١٦ واللسان ١٥/١١٧ (غدّي) ويرد عليه بأن غدايا هنا جمع غداة لا غدوة.

الغدايا والعشايا، فقالوا : الغدايا لانضمامها إلى العشايا" (١٧٨). ومنه كذلك جمعهم باب على أبوبة لمجاورة ما جاء مجموعا على هذا الوزن، كقول الشاعر (١٧٩).

هتاك أخبية ولأج أبوبة يخلط بالجد منه البر واللينا

فجمع الباب على أبوبة ليزواج لفظة أخبية، ولو أفردوا لم يجمعوه هذا الجمع، قال ابن السكيت: "فقالوا : أبوبة لمكان أخبية، فإذا أفردوا لم يُقْل في باب : أبوبة" (١٨٠).

إلي غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في الحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً مما لا يمكن استيعابه والتي جاءوا بها على غير وجهها مراعاة لجوارها لما جاء على وزنها أو رويها، حفاظاً على التسجيع معها أو تحقيقاً للازدواج فهذه الألفاظ أو بعضها جرى مجرى الأمثال في لفظها، والأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة لذا وجدناهم لا يجيزون القياس على ما ورد من ذلك في سعة الكلام قال الأوسي: " فلا يقاس على ما ورد من ذلك في السعة كما لا يقاس على الضرائر الشعرية في متسع الكلام" (١٨١).

المبحث الثالث: مراعاة الجوار وآثارها النحوية

للجوار آثاره النحوية كذلك، حيث وردت بعض الألفاظ في الكلام العربي تابعة لمجاورها في الإعراب من حيث الشكل وإن كان هذا الإعراب لا يتطابق مع القواعد النحوية، وإنما فعل العربي هذا عن قصد وتعمد ليكون نطقه من باب واحد، وتحقيقاً للتجانس بين الألفاظ المتجاورة والتشاكل والتناسب بينها تبعاً لما يسميه بعض الباحثين

(١٧٨) الصاحبى ٣٨٤ وانظر المزهري ١/ ٣٤١ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١ وابن فارس اللغوي ٤٥١.

(١٧٩) نسب البيت للفلاح بن حباب المنقري، وقيل لابن مقبل انظر اللسان ١/ ٢٢٣ (بوب) والصحاح ١/ ٩٠ (بوب) والمزهري ١/ ٣٤١ والضرائر للأوسي ٢٣.

(١٨٠) تهذيب الألفاظ ٢/ ٦٧٢.

(١٨١) الضرائر ٢١ وانظر درة الغواص ٥٢ والمحتسب ١/ ١٩ والهمع ٥/ ٣٥١.

بنظرية التخفيف في اللغة (١٨٢). ومن صور مراعاة الجوار في الإعراب ما يلي:

المطلب الأول: الجر على الجوار

ويأتي في باب النعت كثيرا وفي التوكيد نادرا وفي العطف على خلاف بين النحاة، ولا يتأتى في البديل لأنه على نية اختلاف العامل.

١- الجر على الجوار والنعت

وبه قال جمهور النحاة من البصريين والكوفيين، حيث وردت عن العرب نعوت مجرورة على اللفظ مراعاة لجارها المجرور وإن كانت في الحقيقة على غير ذلك، ومن أشهر أمثلتهم على هذه الظاهرة قولهم: هذا جحرٌ ضَبٌّ حَرَبٍ (١٨٣). حيث وردت كلمة حَرَبٍ مجرورة على الجوار لكلمة ضَبُّ المجرورة بالإضافة وليست "حرب" نعتا لضب، وإنما هي نعت لجحر، وجحر مرفوعة خبرا للمبتدأ، فكان حق كلمة حَرَبٍ أن تكون مرفوعة لتبعيتها لجحر، ولكنهم آثروا اتباعها للمجاور، حتى يكون النطق من باب واحد، وحتى لا ينتقلوا من الجر إلى الرفع، أو من الكسرة إلى الضمة، ولذا جعلوا الأوزان التي ينتقل فيها من الكسر إلى الضم من الأوزان الممنوعة في اللغة وذلك في نحو كلمة الجُبُّك، بكسر الحاء وضم الباء قال سيبويه: "ومما جرى نعتنا على غير وجه الكلام: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ حَرَبٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الحرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجروه، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضب فجره لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد..... ومع هذا أنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بهم وبِدارهم، وما أشبه ذلك" (١٨٤).

(١٨٢) انظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي ١٤٠.

(١٨٣) انظر الخصائص ٣/ ٢٢٢ والمنصف ٢/ ٢ والارتشاف ٤/ ١٩١٢ والهمع ٤/

٣٠٤.

(١٨٤) الكتاب ١/ ٤٣٦ وانظر الارتشاف ٤/ ١٩١٢ والهمع ٤/ ٣٠٦.

واشترط الخليل في مراعاة الجوار في الإعراب اتفاق المتجاورين في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتكثير، وسيبويه أجاز الحمل على الجوار في الإعراب وإن اختلف المتجاوران في ذلك لوروده عن العرب " (١٨٥). وخصّه قوم بالنكرة وحدها، ورُدّ بما حكاه أبو ثروان عن العرب من قولهم: " كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك ". بجر المعروف إتباعا للعرب وحقه الرفع صفة لاسم كان (١٨٦).

ومن أمثلة جر النعت على الجوار قول العجاج (١٨٧):

كأن نسج العنكبوت المرمل
على ذرا قلامه المهذل
سبوب كتّان بأيدي الغزل

فجر المرمل، لمجاورته لفظ العنكبوت، وهو في الحقيقة صفة للنسيج فكان حقه النصب ولكنهم أجره مجرى المجاور للتناسب اللفظي بينهما، قال الدسوقي: " فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا حركة إعراب، وإنما هي حركة أجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعني " (١٨٨).

أي أن الغرض من الاتباع على المجاورة هنا هو تحقيق المشاكلة اللفظية، ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس (١٨٩):

(١٨٥) انظر الكتاب ٤٣٧ / ١ والمنصف ٢ / ٢ وشرح الكافية للرضي ٣٢٨ / ٢ والارتشاف ١٩١٢ / ٤ والخزانة ٨٨ / ٥ والهمع ٣٠٦ / ٤.

(١٨٦) انظر الخزانة ٩٠ / ٥ وتذكرة النحاة ٥٣٧ والهمع ٣٠٦ / ٤.

(١٨٧) ديوانه ١٣١ ونسب له في الكتاب ٤٣٧ / ١ والمخصص ١٧ / ١٧ وشرح القصائد السبع الطوال ١٠٧ والخصائص ٢٢٤ / ٣ والإنصاف ٦٠٥ / ٢ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٩ برواية ستور بدلا من سبوب ومقاييس اللغة ٩١ / ٢ (رمل) واللسان ١١ / ٢٩٥ (رمل) و ٤٩٢ / ١١ (غزل).

(١٨٨) حاشية الدسوقي على المغني ٣٠٣ / ٢.

(١٨٩) ديوانه ١٥٨ وانظر شرح القصائد السبع ١٠٦ برواية كأن شبرا في عرائن وبله وفي المغني ٢ / ٧٨٨ برواية كأن أبانا في عرائن وبله، وانظر الخصائص ٢٢٤ / ٣ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٩ والخزانة ٢ / ٣٢٧ وشرح أبيات المغني ٧ / ١١١ وتذكرة

كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقَّةٍ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزَمَّلٍ
بجر مزمل لجواره ليجاد، وحقه الرفع صفة لكبير، وقال
الأخطل (١٩٠):

جَزَى اللهُ فِيهَا الْأَعْوَرَيْنِ مَذْمَةً وَعَبْدَةَ ثَفْرِ الثُّورَةِ الْمُتَضَاجِمِ
فجر المتضاجم لجوار الثورة وحقه النصب صفة لثفر، وقال
الخطيب (١٩١):

فِيَاكُمُ وَحِيَّةٌ بَطْنِ وَاِدٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٍّ
فجر هموز مراعاة لجوارها لواد، والأصل فيها النصب صفة لحيه.

النحاة ٣٠٨ والمحتسب ١٣٥ / ٢ وشرح الكافية للرضي ٩١ / ٤ واللسان ٢٥٥ / ١٠
(عقق) و١١ / ٣١١ (زمل) و ١٢ / ١٧٧ (قزم) وشرح المعلقات السبع ٥٨.
(١٩٠) ديوان الأخطل ٤٨٠ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٩ وشرح المعلقات السبع ٥٨ والكامل
١ / ١٦٥ ومقاييس اللغة ١ / ٣٨١ والمخصص ١٦ / ١١٢ وتاج العروس ١٠ / ٣٢٥
واللسان ٤ / ١٠٦ (انظر) ١٢ / ٣٥٢ (ضجم) والمتضاجم: المعوج، وثفر الثورة :
فرج البقرة.

(١٩١) ديوانه ١٣٩ والمنصف ٢ / ٢ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٤٢ وشرح التسهيل ٣ /
٣٠٩ وشرح الحماسة ١ / ٤١٧ والخزانة ٥ / ٨٦ والخصائص ٣ / ٢٢٣ ومعاني الفراء
٢ / ٧٣ وابن يعيش ٢ / ٨٥ وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ واللسان ١٤ / ١٤ (سوا).

وشواهد الشعر في ذلك كثيرة، ومنه ما جاء في القراءات القرآنية، كقراءة من قرأ جِائِ اللهُ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ^(١٩٢) حيث ذهب ابن جني إلى أن جر المتين على الجوار للقوة، وليس وصفا لها كما ذهب الفراء على تأويلها بالحبلى أو الشيء المقتول^(١٩٣).

وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى جَكَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ^(١٩٤). لأن عاصف من صفة الريح لأن من صفات اليوم، قال: "فلما جاء العاصف بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك في كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه"^(١٩٥).

ومما يدل على أن العربي له غرض من إتباع المجرور للمجاورة، وإن كان التابع يخالفه في الإعراب في الحقيقة، وهو أن يكون النطق من باب واحد وتحقيقا للتشاكل بين اللفظين، ما روي عن الفراء أنه قال: قلت لأبي ثروان وقد أشدني هذا البيت^(١٩٦).

تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ بلساء ليس بها خال ولا ندب
بخفض غير، كيف تقول: "تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ؟ قال:
تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ (بنصب غير) قلت له فأنتشد، فخفض غير،
فأعدت عليه القول، فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده

(١٩٢) سورة الذاريات ٥١ / ٥٨ وهذه قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب في المحرر الوجيز ٢٢٧ / ١ ومعاني الفراء ٣ / ٧٥ و ٩٠ وشواذ ابن خالويه ١٤٥ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٥٩ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٨.

(١٩٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٩٠ وانظر البيان في غريب القرآن ٢ / ٣٩٣ والمحرر الوجيز ١٥ / ٢٢٧ والخزانة ٥ / ٨٧ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٨ ومعاني القرآن للزجاج ٥ / ٥٩.

(١٩٤) سورة إبراهيم ١٤ / ١٨.
(١٩٥) معاني الفراء ٢ / ٧٣ وانظر مجاز القرآن ١ / ٣٣٩ والبيان ٢ / ٥٦ - ٥٧ وتذكرة النحاة ٥٣٦ - ٥٣٧ والخزانة ٥ / ٩٢ وقيل: من سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه نحو يوم حار وبارد وليل نائم وساهر وما أشبهه انظر الصحابي ٣٦٨ والمزهر ١ / ٣٣٦ والخزانة ٥ / ٩٢.

(١٩٦) لذي الرمة في ديوانه ١ / ٢٩ وفي الإنصاف ٢ / ٦٠٥ والخزانة ٥ / ٩١ وشرح التسهيل ٣ / ٣٠٩ ومعاني الفراء ٢ / ٧٣ والخصائص ٣ / ٢٢٢ وشرح أبيات المغني ٨ / ٧٤ والعين ٥ / ١٤٧ و٨ / ٥١ واللسان ٩ / ٢٨١ (قرف) وخفض غير هنا على الجوار لوجه، وحقه النصب ضفة لسنه.

على الخفض" (١٩٧). فمع أن العربي يعرف أن مراعاة القياس في الإعراب أفضل إلا أنه يفضل عليه مراعاة التناسب بين المتجاورين في اللفظ، والتشاكل بينهما عند الأداء.

ومع شيوع هذه الظاهرة على ألسنة الناس، وبخاصة الشعراء فقد أنكرها بعض اللغويين والنحاة، ولجؤوا إلى تأويل ما جاء منها ومن هؤلاء السيرافي وابن جني وغيرهما، فالسيرافي يري أن التقدير في قولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ الجحرُ منه كقولهم: مررت برجل حسن الوجه منه، ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمروا الجحر، فصار هكذا (١٩٨).

أما ابن جني فخرجه على تقدير: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ جحره، مثل قولهم: مررت برجل حسن وجهه، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف (١٩٩). وغريب من ابن جني أن يؤمن بمراعاة الجوار بين الأصوات ويتحدث عن أثر ذلك في إبدال بعضها من بعض، ويكثر من الكلام في هذا في كل مصنفته، وكذا مراعاة الجوار بين الصيغ المتوازية حفاظا على التسجيع وتحقيقا للازدواج بما يترتب عليه التغيير في بعض حروفها، ثم يلجأ للتأويل المعقد في سبيل نفي العمل بمراعاة الجوار في الإعراب، وقد ردوا رأيه أيضا بأنه لو كان تقديره كما ذهب "خرب جحره" لكان إبراز الضمير حينئذ واجبا

(١٩٧) انظر معاني القرآن ٧٣ / ٢ والخزانة ٩٢ / ٥.

(١٩٨) انظر الإنصاف ٦١٥ / ٢ ومعاني القرآن للفراء ٧٥ / ٢ والمغني ٧٩٠ / ٢ وشرح الكافية للرضي ٣٢٨ / ٢ والبحر المحيط ١٧٤ / ٨ والخزانة ٩١ / ٥ والارتشاف ٤ / ١٩١٤.

(١٩٩) انظر الخصائص ٢٢٤ / ٣ وانظر المغني ٧٩٠ / ٢ والخزانة ٩٠ / ٥ والارتشاف ٤ / ١٩١٤ والمساعد ٤٠٣ / ٢ والهمع ٤ / ٣٠٥ - ٣٠٦ وشرح الكافية للرضي ٣٢٨ / ٢.

للإلباس الحاصل من عدمه وبأن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعفها (٢٠٠).

علي أنه يمكن القول بما قال به جمهور النحاة واللغويين، وهو أن الحمل على الجوار في الإعراب من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه، ويقتصر فيه على المسموع وحده، ولا يجوز تعديه إلى القياس (٢٠١). وهذا لا يمنع من القول بأن العربي كان يجنح إلى الخروج عن قواعد النحاة، لغرض لفظي في نفسه، وهو طرد الباب على وتيرة واحدة في الكلام، وحتى يكون نطقه من باب واحد إثارة للتخفيف وتيسيرا للنطق، وتحقيقا للتشاكل والتناسب والتناغم والانسجام بين الألفاظ المتجاورة في الكلام.

٢- الجر على الجوار وبقية التوابع

أ) **الجر على الجوار وألفاظ التوكيد:** ورد جر لفظ التوكيد على الجوار للمجرور قبله في قوله (٢٠٢):

يا صاح بَلِّغْ نَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِنَّ * أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرِي
الدُّنْبِ

بجر كلهم، وحقه النصب توكيدا لذوي، المنصوب مفعولا به قال ابن هشام: "فكلهم توكيد لذوي لا الزوجات، وإلا لقال: كلهن وذوي منصوب على المفعولية، وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض" (٢٠٣). كما نسب ابن هشام للفراء قوله: "أنشدني أبو الجراح

(٢٠٠) انظر الخزانة ٥ / ٩١ والارتشاف ٤ / ١٩١٤ والهمع ٤ / ٣٠٥ - ٣٠٦.
(٢٠١) انظر الانصاف ٢ / ٦١٤ - ٦١٥ ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ والنحو الوافي ٢ / ٤٣ - ٤٣٢.

(٢٠٢) نسب لأبي الجراح العقيلي في المغني ٢ / ٧٨٩ وقيل لأبي الغريب النصرى وهو الصواب في الخزانة ٥ / ٩٠ و ٩٣ وانظر الإنصاف ٢ / ٦٠٤ وشدور الذهب ٣٣٠ والدرر ٢ / ٧٠ وشرح = أبيات المغني ٨ / ٧٤ والارتشاف ٤ / ١٩١٣ وتذكرة النحاة ٥٣٧ وشرح التسهيل ٣ / ٣١٠ والهمع ٤ / ٣٠٤ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٦٢ والأشباه والنظائر ٢ / ١١.

(٢٠٣) شدور الذهب ٣٣٠ وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ والارتشاف ٤ / ١٩١٣ والهمع ٤ / ٣٠٤.

بخفض كلهم، فقلت له: هلا قلت كلهم، يعني النصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض" (٢٠٤).

ومهما يكن من صحة هذه الرواية فإنها تثبت ميل العربي إلى إتباع الإعراب لما قبله لما فيه من التشاكل والتناسب، حتى وإن كان ذلك على حساب مخالفة قواعد النحاة، غير أن مؤلفات النحاة على كثرتها، لم ترو لنا شيئاً سوي هذا البيت في إتباع ألفاظ التوكيد للمجرور قبلها، وإن لم تكن توكيدا له مما يدل على قلة مجيء الجر على الجوار فيها.

ب) الجر على الجوار والعطف: أجاز بعض النحاة ذلك في عطف النسق، واستدلوا له بقراءة الجر لأرجلكم في قوله تعالى *چ وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ چ* (٢٠٥). فمن أوجب غسل الرجلين تأول أن الجر في أرجلكم على الجوار، قال أبو عبيدة: "هي مجرورة بالمجرورة التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول" (يعني على الغسل) ورد بحجة أن الجر على الجوار لم يرد عنهم إلا في النعت على خلاف فيه (٢٠٦).

وقال الأخفش: "والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطراب" (٢٠٧). وذهب بعض الشافعية كما ذكر البغدادي إلى أن الإعراب على المجاورة لغة ظاهرة، وحملوا على ذلك في العطف قوله تعالى *چ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ*

(٢٠٤) انظر المغني ٢ / ٧٩١ وشرح أبياته ٨ / ٧٤ وفيه أن هذه الرواية رواها الفراء عن أبي ثروان في إنشاده لبيت ذي الرمة السابق - ولا ندب.

(٢٠٥) سورة المائدة ٥ / ٦ ونسبت قراءة الجر لأرجلكم لابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وأنس وعكرمة والباقر والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك في البحر ٣ / ٤٣٧ وانظر الإنصاف ٢ / ٦٠٢ والكشاف ١ / ٥٩٧ والحجة لابن خالويه ١٢٩ والنشر ٢ / ٢٥٤ والإقناع ٢ / ٦٣٤ والمحرم الوجيز ٥ / ٤٧.

(٢٠٦) مجاز القرآن ١ / ١٥٥ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٨٥ والخزانة ٩٣ / ٥.

(٢٠٧) معاني الأخفش ١ / ٢٧٧ وانظر البحر ٣ / ٤٣٧ - ٤٣٨ والكشاف ١ / ٥٩٧ - ٥٩٨ وشذور الذهب ٣٣٢.

أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۚ (٢٠٨) فجعلوا خفض
المشركين لمجاورة المخفوض وهو أهل الكتاب (٢٠٩).
وقيل به في قراءة الجر لقوله تعالى ۚ وَحُورٌ عِينٌ ۚ (٢١٠) بالعطف
على المجاورة لأكواب وما تلاه من مجرورات، وعليه الفراء وأنكر
الزجاج وابن هشام والبغدادي وقوع الجر بالمجاورة في كتاب الله عز
وجل، لأنه حمل على الشاذ الذي ينبغي صون القرآن عنه (٢١١). وجعلوا
من ذلك قول زهير (٢١٢):

لعب الزمانُ بها وغيرَها بعدي سوافي المورِ والقَطْرِ
فخفض القطر على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه
معطوف على سوافٍ، ولا يكون معطوفاً على المور وهو الغبار، لأنه
ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطفه عليه. وردَّ الأنباري هذا الرأي
بأن يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما
يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي (٢١٣).

ومهما يكن من هذه الآراء المؤيدة أو الراضية لمجيء عطف
المجرور على الجوار، فإنه يمكن القول بأن هذه الظاهرة كما وقعت منهم
في باب النعت، فإنها وقعت أيضاً في باب العطف، تحقيقاً للتناسب في
الشكل والتناغم في النطق، وإن كان البغدادي يرى أن السبب في تضعيف
العطف بالجر على الجوار أن الاسم في باب النعت تابع لما قبله من غير

(٢٠٨) سورة البينة ٩٨ / ١.

(٢٠٩) الخزانة ٩٣ / ٥ وشذور الذهب ٣٣٢ وانظر البحر ٩٨ / ٩.

(٢١٠) سورة الواقعة ٥٦ / ٢٢ ونسبت قراءة الجر للسلمي والحسن والأعمش وطلحة
وعصمة والكسائي والمفضل وأبان وشيبة في البحر ٨ / ٢٠٦ وانظر معاني الفراء ١ /
١٤ و ١٢٣ / ٣ وقيل الجر عطفاً على جنات النعيم في الكشاف ٤ / ٥٤.

(٢١١) معاني الفراء ١٢٣ / ٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٣ / ٢ والمغني ٢ / ٧٧٩ وشذور
الذهب ٣٣٢ والخزانة ٩٣ / ٥ - ٩٤.

(٢١٢) ديوانه ٢٧ وانظر الإنصاف ٢ / ٦٠٣ برواية لعب الرياح بها.

(٢١٣) الإنصاف ٢ / ٦٠٢ و ٦١٤ والسوافي: الأتربة، والمور: الغبار انظر اللسان ١٤ /
٣٨٩ (سفا) ٥ / ١٨٧ (مور).

وساطة شيء بينهما، فهو أشد مجاورة له بخلاف المعطوف الذي يفصل بينه وبين المعطوف عليه، مما يبعد المجاورة بينهما (٢١٤).

ج) الجر على الجوار وعطف البيان والبدل: أما الجر على المجاورة في عطف البيان فقد أجازته ابن هشام قياساً على النعت والتوكيد، وإن لم يمثل له، قال: "نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع" (٢١٥). على أنه يجب أن يقتصر في الجر بالمجاورة على المسموع، ولا يتعدى إلى افتراض ما لم يسمع. وأما جر البدل بالمجاورة فلم يجزه أحد من النحاة لأنه لم يحفظ من كلام العرب ولم يُخَرِّج عليه واحد منهم شيئاً، قال أبو حيان: "وذلك لأنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول على الأصح، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بلا خلاف وربما وجب إذا كان العامل رافعا أو ناصبا على خلاف بينهم، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزل منزلة جملة أخرى" (٢١٦). وبما أنهم منعوا الجر بالمجاورة في البدل، ولما بينه وبين عطف البيان من تشابه، لذا يجب عدم افتراض وقوعه في عطف البيان كما ذكر ابن هشام، والوقوف عند المسموع وحده كما سبق.

٣ - جر الخبر على الجوار

وهذا ما أجازته صاحب اللوامح (٢١٧) في تخريج قراءة من قرأ قوله تعالى:

﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَوْزَجٌ﴾ (٢١٨). بجر مستقر، حيث أجاز فيه أن يكون مجرورا بالمجاورة لأمر، وإن كان موضعه الرفع خبرا لكل. ورده أبو

(٢١٤) الخزانة ٩٣/٥.

(٢١٥) شذور الذهب ٣٣٢ وانظر الهمع ٤/٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢١٦) تذكرة النحاة ٥٣٨ وانظر الارتشاف ٤/١٩١٤ والهمع ٤/٣٠٦ وشذور الذهب ٣٣٢ والخزانة ٩٤/٥ - ٩٥.

(٢١٧) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي، مقرئ فاضل عارف بالأدب، ولد بمكة سنة ٣٧٠ هـ وتوفي بنيسابور سنة ٤٥٤ هـ انظر بغية الوعاة ٢/٧٥ وغاية النهاية ١/٣٦١ وكشف الظنون ٢/١٥٦٧ والأعلام ٤/٦٥ ومعجم حفاظ القرآن ٢/٣١٨.

حيان بقوله: " وهذا ليس بجيد، لأن خفض الجوار في غاية الشذوذ ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، وإنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمرا لدلالة المعنى عليه، والتقدير: وكل أمر مستقر بالغوه، لأن قبله **چ وَكَدَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ**" (٢١٩). وفي الواقع لم يقل أحد بجر الخبر على الجوار غير صاحب اللوامح، وهو من وجهة نظري جائز إذا قسناه على النعت، لعدم الفصل بين المجرور بالمجاورة وما قبله لكنه حمل على الشاذ الذي يجب صون كلام الله عز وجل عنه، وبما أنه لم يرد في كلامهم في غير توجيه هذه القراءة، فيجب الوقوف بجوازه عند المسموع منه كما سبق سواء في هذا الباب أم في غيره.

المطلب الثاني: الرفع على الجوار

وبه قال الأصمعي كما نقل عنه الرياشي وابن قتيبة، ونسبه البغدادي لأبي حيان ومثلوا لذلك بقول المتنخل (٢٢٠).
السالكُ الثَّغْرَةَ اليقْظانُ طالِبُها مَشْيُ الهَلْوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضْلُ
 قالوا: رفع الفضل إتباعا لمجاورة المرفوع، وحقه الجر لكونه نعتا للهلوك (٢٢١).

وأما الذين أنكروا الرفع على الجوار، فخرجوه على أن الفضل نعت للهلوك على الموضع، إذ موضعها الرفع لأنها فاعل المصدر

(٢١٨) سورة القمر ٣ / ٥٤ ونسبت قراءة الجر لأبي جعفر وزيد بن علي في النشر ٣٨٠ / ٢ والمحتسب ٢ / ٢٩٧ و المختصر ١٤٨ والبحر ٨ / ١٧٤ والكشاف ٤ / ٣٦ وخرجها الزمخشري على عطف كل علي الساعة ويكون مستقر صفة لأمر المجرور بالإضافة.

(٢١٩) سورة القمر ٣ / ٥٤ وانظر البحر ٨ / ١٧٤.
 (٢٢٠) نسب له في شرح أشعار الهذليين للسكري ٣ / ١٢٨١ ونسب لتأبط شرا في الأشموني ٢ / ٢٩٠ وانظر الخزانة ٥ / ١١ والدرر ١ / ٦٠ والخصائص ٢ / ١٦٧ وسر الصناعة ٢ / ٦١١ والارتشاف ٤ / ١٩١٤ وتذكرة النحاة ٣٤٦ وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٢٣ و ١٤٠٩ والمخصص ٤ / ٣٦ وشرح التسهيل ٣ / ١٢٠ واللسان ١١ / ٢١٠ (خعل) و ١١ / ٥٢٦ والفضل التي ترتدي ثوبا واحداً، وهو ثوب الخلوة، والخيل: قميص لا كمين له.

(٢٢١) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨١ والخزانة ٥ / ١١ - ١٢ و ١٠١ - ١٠٤.

(مشي)، كما تقول: عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا (٢٢٢). ومثله قول لبيد (٢٢٣).

حتى تهجر في الرّواح وهاجها طلبُ المعقبِ حقّه المظلوم
حيث رفع المظلوم نعتا للمعقب على الموضوع، وهو الرفع على
الفاعلية، وعندني أن القول برفع الفضل على الجوار أولى من القول
الآخر، لأن هذا حمل على اللفظ، وذاك على الموضوع، ومالا يحتاج إلى
تأويل أولى بالإتباع، وكما أنهم جروا بالجوار، فما الذي يمنعهم من الرفع
عليه؟!

المطلب الثالث: النصب على الجوار

وجعل منه أبو عبيدة قوله تعالى (يدخل من يشاء في رحمة
والظالمين أعد لهم عذابا أليما) (٢٢٤) قال: "انتصب بالجوار ولا يدخل
الظالمين في رحمة" وقال في تخريج قراءة الجر لأرجلكم في قوله تعالى
جَ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ (٢٢٥): "مجرورة بالمجرورة
التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب تفعل هذا
بالجوار، والمعنى على الأول، فكان موضعه: "واغسلوا أرجلكم" فعلى
هذا نصبها من نصب الجر، لأن غسل الرجلين جاءت من السنة، وفي
القرآن جِيذِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً (٦)
فنصبوا الظالمين على موضع المنصوب الذي قبله (مَنْ) والظالمين
لا يدخلهم في رحمة" (٢٢٦). ويمكن من وجهة نظري أن يحمل عليه قول
الشاعر (٢٢٧):

(٢٢٢) المخصص ٣٦ / ٤ وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢ / ٢ - ١٠٢٣ وشرح التسهيل ٣ /
١٢٠ وتذكرة النحاة ٣٤٦ والخزانة ٢ / ٢٤٠ و ١٠٣ / ٥.
(٢٢٣) شرح ديوانه ١٢٨ ونسب له في الخزانة ٢ / ٢٤٣ و ١٠٢ / ٥ - ١٠٣ والمحتسب
١٣ / ٢ والمخصص ٣٦ / ٤ وشرح ابن عقيل ٣ / ١٠٤.
(٢٢٤) سورة الإنسان ٧٦ / ٣١ وانظر مجاز القرآن ٢ / ٢٨٠.
(٢٢٥) سورة المائدة ٥ / ٦ وسبق تخريج هذه القراءة.
٣١ / ٧٦

(٢٢٦) مجاز القرآن ١ / ١٥٥ و ٢ / ٢٨٠ وهي عند غيره منصوبة بفعل محذوف يفسره
قوله: أعد لهم وتقديره: ويعذب الظالمين، أي أن نصبه على الاشتغال. انظر الكشاف

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً وزجَّجَ الحواجبَ والعيوناً
فنصب العيون بالفعل زجج لمجاورتها للحواجب في اللفظ والمحل،
وهذا أولى من تقدير عامل محذوف لها، وهذا يمكن قوله في قول
الآخر (٢٢٨):

عَلْفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَنَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
إلى غير ذلك من الشواهد، التي قدروا فيها لنصب مجاور
المنصوب الذي لا يصلح للعطف عليه في المعنى، فالقول بأنها نصبت
على الجوار للمنصوب قبلها أولى من تقدير عامل، ربما لم يرد المتكلم،
وإنما أراد المشاكلة بين اللفظين المتجاورين للتحسين كما ذكر ابن
هشام (٢٢٩) وإن أدي هذا إلى مخالفة ما ذهب إليه النحاة، لأن المتكلمين
كما ذكر ابن جني ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون
بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء
فزاغوا به عن القصد (٢٣٠). وكما عطفوا على المجرور للجوار، فلا مانع
من العطف على المنصوب للسبب ذاته.

المطلب الرابع : الجزم على الجوار

وبه قال الكوفيون في جزم جواب الشرط إذا حذف منه الفاء كما
في قولك: إن تذاكر تنجح، قالوا : وذلك لأن جواب الشرط مجاور لفعل

٤ / ٢٠١ والبحر ٨ / ٤٠٢ والمحرر الوجيز ١٦ / ١٩٥ والبيان ٢ / ٤٨٥ .

(٢٢٧) نسب للراعي النميري والذي في ديوانه ١٥٠

وهزة نشوة من حي صدق يزجج الحواجب والعيونا

وانظر المغني ٢ / ٤١١ وشرح أبياته ٦ / ٩٥ برواية الديوان وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٢

وشذور الذهب ١١٦ والخصائص ٢ / ٤٣٢ والإنصاف ٢ / ٦١٠ ومعاني الفراء ٣ /

١٢٣ وفيه قال: "فالعين لا تزجج إنما تكحل فردها على الحواجب لأن المعنى يعرف".

(٢٢٨) نسب لذي الرمة في معجم شواهد النحو الشعرية ٧٧٣ وليس في ديوانه وهو بدون

نسبة في شرح ابن عقيل ٢ / ٢٠٧ وشذور الذهب ٢٤٠ والتصريح ١ / ٣٤٦

والإنصاف ٢ / ٦١٣ والخصائص ٢ / ٤٣٣ وهو لبعض بني أسد في معاني القرآن

للفراء ١ / ١٤ ولبعض بني دبير في المصدر ذاته ٢ / ١٢٤ وفيه قال الفراء "والماء لا

يعتلف، إنما يشرب فجعله تابعا للتبن".

(٢٢٩) انظر المغني ٢ / ٤١١.

(٢٣٠) انظر الخصائص ٣ / ٢٧٦ والمزهر ٢ / ٤٩٤ وأصول النحو العربي ١٠٠.

الشرط وملازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، أي أن جزم الجواب بجواره للشرط، قياسا على الجر على الجوار، وهو كثير في كلامهم^(٢٣١).

ورد البصريون هذا الرأي بأن عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأن الفعل لا يقتضي الفعل، ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول كما أن الإعراب على الجوار لا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة هنا^(٢٣٢). كما ذكر أبو البركات الأنباري ومن تبعه أن هذا الرأي يبطله ثلاثة أمور، أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون واجبا، وجزم الجواب هنا واجب وثانيها: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضا ظاهرا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر. وثالثها: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال معا^(٢٣٣).

ورأي جمهور البصريين هنا هو الأرجح لأن الغرض من مراعاة الجوار هو التشاكل والتناسب بين المتجاورين وهذا لا يكون إلا في حالة اتصالهما، أما جواب الشرط فقد يبتعد عن الشرط بسبب وجود فاصل بينهما، فالقول بجزمه على الجوار يصعب الاقتناع به.

(٢٣١) انظر الإنصاف ٢ / ٦٠٢ وشرح التسهيل ٤ / ٧٩ وشرح الكافية ٤ / ٩١ - ٩٢ واللباب ٢ / ٥١ - ٥٢ والمساعد ٤ / ١٥٣ والهمع ٤ / ٩٢ والتصريح ٤ / ٤٢٨.

(٢٣٢) اللباب ٢ / ٥١ - ٥٢.

(٢٣٣) انظر الإنصاف ٢ / ٦٠٩ وشرح التسهيل ٤ / ٨٩ - ٨٠ وشرح الكافية ٤ / ٩١ - ٩٢ والمساعد ٤ / ١٥٣ والهمع ٤ / ٩٢ والتصريح ٢ / ٢٤٨ واختلف البصريون في جازم الجواب فقيل إن وحدها وقيل إن وفعل الشرط وقيل فعل الشرط وحده.

المطلب الخامس: صرف الممنوع من الصرف أو منع المصروف مراعاة للجوار

يجوز صرف الممنوع من الصرف مراعاة للتناسب مع المجاور المصروف سواء أكان رأساً لأية أم لا، فمن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ (٢٣٤)، بتنوين "سلاسل" الممنوعة من التنوين، وإنما نونت هنا للتناسب مع المنون. بجوارها وهو أغلالا وسعيرا.

ومن ذلك أيضا تنوين يغوث ويعوق في قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ وَلَا تَدْرُنَّ وِدًّا وَلَا سُوعَاً وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (٢٣٥). بتنوينهما، لمجاورة المنون وهو "ودًا وسوعا ونسرا" قصدا للاندواج بينها. ومنه قوله عليه السلام: "أنفق بلالا، ولا تخش من ذي العرش إقلالا"، فنون المنادى المَعْرِفِ ونصبه لمناسبة إقلالا (٢٣٦). ومنه قراءة التنوين لقوارير في قوله تعالى ﴿ جَوِطَافٌ عَلَيْهِمْ بَأْنِيَةٌ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ (٢٣٧)، حيث نونت قوارير الأولى مراعاة لرعوس الأبي المتجاورة والمنونة، ونونت الثانية إتباعا للأولى، لذا لم يقرأ أحد بتنوين الثانية، ويترك تنوين الأولى، لحاجتهم إليه في تحقيق التجانس بين الفواصل المتجاورة. ومما تركوا صرفه مراعاة لجوار غير المصروف قولهم: "شهر ترى وشهر ترى

(٢٣٤) سورة الإنسان ٧٦ / ٤ وتنوين سلاسل روي عن نافع وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي وابن كثير. انظر كتاب السبعة ٦٦٣ والنشر ٢ / ٣٩٤٤ والبحر ٨ / ٣٩٧ والكشاف ٤ / ١٩٥.

(٢٣٥) سورة نوح ٧١ / ٢٣ وهذه القراءة للأعمش والأشهب العقيلي في إعراب القرآن للنحاس ١٢٠٥ والبحر ٨ / ٣٤٢ والمحرر الوجيز ١٦ / ١٢٧ والكشاف ٤ / ١١٦ وانظر الضرائر للألوسي ٢٤ والنحو الوافي ٤ / ٢٧٠-٢٧١، وقيل إن في تنوينهم لغير المصروف رجوع به إلى أصله وهو الصرف. انظر ضرورة الشعر ٣٨، والإنصاف ٢ / ٤٩٣ وابن يعيش ١ / ٢٩.

(٢٣٦) انظر حلية الأولياء ١ / ١٤٩، والهمع ٥ / ٣٥٠.
(٢٣٧) سورة الإنسان ٧٦ / ١٥-١٦ ونسبت هذه القراءة لعاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي وخلف. انظر كتاب السبعة ٦٦٣ - ٦٦٤ والنشر، ٢ / ٣٩٥ والكشاف ٤ / ١٩٥ و ١٩٨ والبحر ٨ / ٣٩٧ والضرائر للألوسي ٢٤ وضرورة الشعر ٣٨ والمغني ٢ / ٧٩٠ وحاشية الدسوقي ٢ / ٣٠٥ والنحو الوافي ٤ / ٢٧٠.

وشهر مرعى" (٢٣٨). فحذفوا التثوين من ثري ومرعى لمجاورة " ترى " غير المنون، تحقيقاً للتشاكل والتناغم في النطق.
المطلب السادس: العدول عن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنث مراعاة للجوار وحفاظاً على التناسب اللفظي

كما سبق القول تجوز مراعاة الضرورة في النثر كما تجوز في الشعر وذلك للتناسب بين الألفاظ وحفاظاً على ما بينها من تسجيع وهذا ما أجازته الأخفش وتبعه السيوطي واستدل له بقوله عليه السلام: " اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أقلن ورب الشياطين وما أضللن " (٢٣٩) قال: "وكان القياس: أضلوا، فأتى بضمير المؤنث لمناسبة أظللن وأقلن " وقوله عليه السلام في حديث المواقيت في الصحيح: هن لهن. " (٢٤٠) والقياس: لهم، لأن الضمير يعود على أهل المدينة ومن ذكر معهم، ولكنه أتى بضمير المؤنث (لهن) لتحقيق التناسب اللفظي بينها وبين "هن".

المطلب السابع: زيادة أحرف المعاني أو أحرف المباني على بعض الألفاظ مراعاة للجوار النحوي

فمن زيادة أحرف المعاني زيادة اللام في "لقاتلوكم" من قوله تعالى **چ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقاتُلُوكُمْ چ** (٢٤١) فاللام في " لسلطهم" جواب لو، ثم زيدت في "لقاتلوكم" مراعاة للجوار بينهما قال ابن فارس " فهذه جوزيت بتلك " (٢٤٢) ومثله قوله تعالى **چ لَأَعَذِّبُهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ چ** (٢٤٣)، فاللام في "لأعذبه" وكذا في

(٢٣٨) الارتشاف ٥/ ٢٣٧٧ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

(٢٣٩) انظر: سنن البيهقي ٢/ ٣٠٥ برقم ٧١٤٦، والارتشاف ٥/ ٢٣٧٧ و الهمع ٥/ ٣٥٠.

(٢٤٠) انظر صحيح البخاري ٦/ ٦٣ برقم ١٥٢٤ و سنن النسائي ٥/ ١٣٢ برقم ٢٦٥٣ والهمع ٣٥٠.

(٢٤١) سورة النساء ٤/ ٩٠.

(٢٤٢) انظر الصاحبى ٣٨٤ وانظر المزهري ١/ ٣٣٩.

(٢٤٣) سورة النمل ٢٧/ ٢١.

"لأذبحنه" لام القسم، وأما في قوله تعالى " أو ليأتيني " فليست للقسم، فليس هذا موضع قسم، لأنه عذر للهدد، قال ابن فارس: " فلم يكن ليقسم عليه أن يأتي بعدر، لكنه لما جاء به على إثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه، فكذا باب المحاذة"(٢٤٤).

ومن زيادة أحرف المباني زيادة الألف في الفواصل القرآنية مراعاة للجوار تحقيقاً للتناسب والتناغم بينها، كما في قوله تعالى *جِئَومَ ثَقَلَبُ وُجُوهُهُمُ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا*(٢٤٥). وكذا في قوله تعالى *چ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا*(٢٤٦) وإنما زيدت الألف في كلمة " الرسول والسبيل والظنون " لكونها رعوس آيات، مجاورة لرعوس آيات أخرى مختومة، بالألف بدلا من تنوين النصب، فروعياً ذلك بينها تحقيقاً للتجانس والتناسب والتناغم مع ما جاورها من الفواصل القرآنية. قال السيرافي: " وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر في زيادة هذه الحروف (الألف والواو والياء) حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن الكريم"(٢٤٧). ونقل عباس حسن عن ابن بري قوله: إن للسجع ضرورة الشعر، وإن له وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك، وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن لكريم لتتنفق الفواصل (٢٤٨). وفي هذا كله مراعاة للجوار بين هذه الفواصل المتوافقة كما مر.

ومن أمثلة زيادة الحروف أيضاً زيادة أل التعريف على العلم لوجودها في العلم المجاور له كقول الشاعر (٢٤٩) :

(٢٤٤) الصاحبى ٣٨٤ - ٣٨٥ وانظر المزهري ١/ ٣٣٩ وابن فارس اللغوي ٤٥٣ ومعجم المصطلحات البلاغية ١٩١-١٩٢.

(٢٤٥) سورة الأحزاب ٣٣/٦٦-٦٧.

(٢٤٦) الأحزاب ٣٣/١٠.

(٢٤٧) ضرورة الشعر ٣٨ وانظر الضرائر للأوسى ٢٤ والارتشاف ٥/ ٢٣٧٨ والهمع ٣٥١/٥.

(٢٤٨) النحو الوافي ٤/ ٢٧١.

(٢٤٩) لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك في الخزانة ١/ ٣٢٧-٣٢٨ و بدون نسبة في المغني ١/ ٦٣ والضرائر للأوسى ٢٣ وشرح التسهيل ١/ ٤١ والأشباه والنظائر

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهُ
فأدخل آل علي " يزيد " لمجاورته للوليد حفاظًا على تحقيق
التناسب اللفظي بينهما (٢٥٠).

المطلب الثامن: مراعاة الجوار في الأزمنة والأمكنة وأثره النحوي

ويسميه ابن جني التجاور في الأحوال، وهو تجاور معنوي،
بخلاف تجاور الألفاظ، فهو تجاور صناعي، ومراعاة التجاور في
الأحوال يكون في التجاور الزماني أو التجاور المكاني وبه يتأثر تعليق
الفعل بأحد المتجاورين على سبيل المجاز مراعاة لجواره لما يجب أن
يتعلق به ذلك الفعل وله صورتان:

١ - مراعاة التجاور في الأزمنة وأثره في التعلق النحوي

من المتعارف عليه عند النحاة أن من شرط الفعل إذا نصب
ظرفاً أن يكون واقعا فيه أو في بعضه، كقولك: صمت يوماً، وزرتك
يوم الجمعة، وسرت ميلاً، وجلست عندك، فكل فعل من هذه الأفعال
واقع في الظرف المنصوب به. وأحياناً يعمل الفعل لا في الزمن الذي
وقع فيه ولكن في الزمن المجاور له، مراعاة للتجاور بينهما. من ذلك
قولك: أحسنت إليه إذ أطاعني وأنت لم تحسن إليه في أول وقت
الطاعة، وإنما في الوقت التالي له، لأن الإحسان مسبب عن الطاعة
وتال لها، والطاعة متقدمة عليه في الزمن فهي كالعلة له، ولا بد من
تقدم وقت السبب على وقت المسبب، ولكن لما تجاور الزمانان وتقارب
الحالان في الطاعة واستحقاق الإحسان صاراً كأنهما إنما وقعا
(الإحسان والطاعة) في وقت واحد. ومثله قولك: لما أطاعني أحسنت
إليه، فإن لما ظرف الإحسان، فكأنك قلت: أحسنت إليه وقت طاعته،
والإحسان لم يحدث لأول وقت الطاعة، وإنما في الوقت المجاور له
والقريب منه فهو تال له، ولذا قال ابن جني: "ونحن نعلم أنه لم يحسن
إليه إلا بعد أن أطاعه، لكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له

فاقتربت الحالان، وتجاوز الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع فيه نفسه" (٢٥١). ومن ذلك قولك: أثبتت عليه حين أعطاني، وإذا أتيتك أكرمني وكلما استنصرته نصرني، فالنصر إنما وقع بعد زمن الاستنصار، ويؤكد ذلك دخول الفاء في الجواب في قولك: إذا سألته فإنه يعطيني، ومعلوم أن الفاء تفيد التعقيب، أي أن الفعلين لم يقعا في وقت واحد وإنما وقعا في زمانين متجاورين، وحالين متقاربين.

ولما اطرده ذلك في كلامهم، وكثر استعماله على ألسنتهم، توسعوا فيه، وأجازوه فيما تناءت حالاته، وتباعد زمانه، وجاء منه في القرآن الكريم أمثلة كثيرة، منها قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (٢٥٢) عند من جعل الظرف "إذ" بدلا من اليوم لئلا يبقى بلا ناصب، قال ابن جني: "وجاز إبدال" "إذ" وهو ماض في الدنيا من قوله "اليوم" وهو حينئذ حاضر في الآخرة لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب، إنما هو مسبب عن الظلم، وكانت الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتتين المقترنين الدائنين المتلاصقين، نحو أحسنت إليه إذ شكرني، وأعطيته حين سألتني، وهذا أمر استقر بيني وبين أبي على رحمه الله مع المباحثة" (٢٥٣). وقال في موضع آخر بعد أن ذكر هذه الآية: "طاولت أبا على رحمه الله في هذا وراجعت فيه عودا على بدء، فكان أكثر ما يرد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أجري اليوم، وهو الآخرة مجرى وقت الظلم في قوله (إِذ ظَلَمْتُمْ)

(٢٥١) الخصائص ٢/ ١٧٤ و ٣/ ٢٢٥ وانظر المحتسب ١/ ٢٩١.

(٢٥٢) سورة الزخرف ٤٣/ ٣٩.

(٢٥٣) الخصائص ٢/ ١٧٤ و ٣/ ٢٢٧ وانظر الكشاف ٣/ ٤٨٩ والبحر ٨/ ١٧ والمغني

ووقت الظلم إنما كان في الدنيا، فلما كانت الدنيا والآخرة متصلتين كانا في حكم الله سواء، فكأن اليوم في الآية ماضٍ وكان إذ فيها مستقبلية^(٢٥٤). ومن ذلك أيضًا قوله تعالى ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِنَّهُنَّ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٢٥٥) على جعل " إذ هما في الغار " بدلًا من " إذ أخرجه الذين كفروا "، ووقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله عليه السلام في الغار، ولكن لما تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه، أي أن تجاور الوقتين، وتقارب الحالين يجعل عمل الفعل في زمان لم يقع فيه جائزًا^(٢٥٦).

ومراعاة للتجاوز في الأزمنة استعمل العرب الفعل بلفظ الماضي وهم يريدون الحاضر أو المستقبل، كقوله تعالى ﴿آتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾^(٢٥٧)، أي يأتي واستعملوا لفظ المستقبل وهم يريدون الماضي، كقوله تعالى ﴿جَوَابَتْهُمَا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾^(٢٥٨)، أي : ما تلت، وقوله تعالى ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٢٥٩) أي فلم قتلتم^(٢٦٠). ومن ذلك قوله^(٢٦١).

(٢٥٤) انظر الخصائص ٢ / ١٧٤ والكشاف ٣ / ٤٨٩ والمحرم الوجيز ١٤ / ٢٥٩ وأمالى ابن الحاجب ١ / ٥١ والبحر ٨ / ١٧، وقيل إن إذ هنا للتعليل انظر المغني ١ / ٩٦ - ٩٧ والجني الداني ١٨٨ - ١٨٩ وتفسير القرطبي ١٦ / ٩١ - ٩٢ وشرح أبيات المغني ٢ / ١٦٣ والخزانة ٤ / ١٣٧ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٨.

(٢٥٥) سورة التوبة ٩ / ٤٠.

(٢٥٦) انظر المحتسب ١ / ٢١٩.

(٢٥٧) سورة النحل ١٦ / ١.

(٢٥٨) البقرة ٢ / ١٠٢.

(٢٥٩) البقرة ٢ / ٩١.

(٢٦٠) انظر الصحابي ٣٤٦ - ٣٦٥ والمزهر ١ / ٣٣٥.

(٢٦١) البيت منسوب لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦ وقيل لعمير بن جابر الحنفي في حماسة البحثري ١٧١ ولرجل من بني سلول في الكتاب ١ / ٤١٦ وانظر الخزانة ١ / ٣٥٨ وبدون نسبة في المغني ١ / ١١٩ والصحابي ٣٦٤ والمخصص ١٦ / ١١٦ والأمالى الشجرية ٢ / ٣٠٢ والتصريح ٢ / ١١١ والخصائص ٣ / ٣٣٣ وانظر

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثَمَّةً قلت لا يعنيني
أي : قلت : ما عناني من قبل.

٢- مراعاة التجاور في الأمكنة وأثره النحوي

ومراعاة للتجاور بين الأمكنة، قد يوقعون الفعل في مكان غير مكانه الحقيقي، وإنما مكانه الحقيقي، المكان المجاور له، ومن ذلك قوله (٢٦٢):

وهم إذا الخيلُ، جالوا في كواثبها فوارسُ الخيلِ لا ميلٌ ولا قُرْمٌ
والكواثب جمع كائبة، وهي من الفرس ما بين أصل العنق
والكتفين (٢٦٣). وإنما مقعد الفارس في صهوة الفرس لا في كائبته، ولذا
قال النابغة (٢٦٤):

لهن عليهم عادة قد عرفنها إذا عُرِضَ الخَطِيُّ فوق الكواثبِ
ومحال أن يجلس الفارس موضع عرض الرمح، ولكن لما تجاور
المكانان استعملوا أحدهما بدلاً من الآخر. ولذا وجدناهم يوقعون الفعل
على مجاور مفعوله في المكان، مراعاة للتجاور بين المكانين، كقول
عنتر (٢٦٥):

فشككتُ بالرُمحِ الأصم ثيابه ليس الكريمُ على القنا بمُحَرَّمٍ
فأوقع الفعل "شككت" على الثياب، وإنما وقع على الجسم المجاور
للثياب وهذا ما يسميه البلاغيون المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة،
ويمثلون له بقولهم: "خلت الراوية"، وهم يريدون: خلّت المزايدة أو السقاء
والراوية: البعير الذي يحملها، فسموها باسمه لكونه مجاوراً لها، بحمله

معجم شواهد النحو الشعرية ١٨٠، ٦٨٢.

(٢٦٢) البيت منسوب لزياد بن منقذ في المحتسب ١/ ٢٩١ والصاح ٥/ ٢٠١٠ (قزم)
واللسان ١٢/ ٤٧٧ (قزم) وتاج العروس ٩/ ٢٥ (قزم) وبدون نسبة في الخصائص ٣/ ٢٣٠.

(٢٦٣) اللسان ١/ ٧٠٣ (كثب) وأساس البلاغة ٢/ ٢٨٧ (كثب).
(٢٦٤) ديوانه ٣١ وانظر المحتسب ١/ ٢٩١ وأساس البلاغة ٢/ ٢٨٧ (كثب).
(٢٦٥) ديوانه ١٩٢ والمعلقات السبع للزوزني ١٢٤ وشرح القصائد السبع الطوال ٣٤٧
وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ١٦٥.

المطر المسبب عن السحاب والذي يسمونه سماءً مجازاً لمجاورته للسماء
من وجهة نظرهم.

خاتمة

تبين لنا من العرض السابق مدى عناية المتكلم العربي بعلاقات الجوار بين الألفاظ، وأثار تلك العناية على أدائه لأصواته الصامتة والصائتة، وعلى طريقته في بناء صيغته وتراكيبه، فهو يحرص في كل ذلك على تحقيق التناغم الصوتي، والتناسب اللفظي بالتقريب بين أصوات تجمعها علاقة معينة، أو تحقيق التماثل بين الأصوات المتباعدة، تيسيراً للنطق، وحتى يكون نطقه لهذه الأصوات من باب واحد وعلى وتيرة واحدة، إلى جانب حرصه على تحقيق التسجيع بين تلك الألفاظ بإتباع بعضها بعضاً أو المزوجة بينها، مما يخضعه لضرورة النثر، كما خضع لضرائر الشعر حفاظاً على أوزانه وقوافيه.

ولهذا نطق العربي بعدة ألفاظ غير في مبانيها تحقيقاً لما يهدف إليه من إتباع بعضها بعضاً أو المزوجة بينها، كما جاء هذا في كثير من الأحيان في كلامه عليه السلام فربما غير بعض الألفاظ عن وجهها حتى تزوج مع سابقتها أو لتحقيق التناغم بينهما. وهذا كله يدخل في إطار ما يسمى بنظرية التخفيف في الكلام العربي فربما ضحى المتكلم العربي ببعض القوانين اللغوية من أجل تحقيق التجانس والتشاكل بين ألفاظه، سواء على المستوى الصوتي أم الصرفي أم التركيبي وهذا ما رصدته البحث في مباحثه الثلاثة، فقد حاول إبراز ما يترتب على مراعاة المتكلم لعلاقات التجاور بين الألفاظ من آثار لغوية، وغرضه من تلك المراعاة مع الاستشهاد لذلك بالشواهد النثرية والشعرية وكذا بعض القراءات القرآنية، واستعرض كذلك موقف اللغويين من تلك الظاهرة وآراءهم فيها بين التأييد والمعارضة، وأدلى بدلوه في ترجيح بعض الآراء ورد بعضها مدلاً على ذلك بما ظهر له من براهين وأدلة. فهذه الظاهرة تكشف لنا صوراً من عبقرية العربي وعنايته بأن يكون كلامه متناسقاً وعباراته متشاكلة وتراكيبه متناغمة.

وفي الختام أرجو من الله سبحانه أن أكون قد وفقت في عرض ما كان يصبو إليه هذا البحث، كما أرجو منه تعالى أن يغفر الزلات ويسدد الخطى لما فيه الخير، فهو الهادي إلى سواء السبيل.

المراجع

- [١] الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠م.
- [٢] ابن فارس اللغوي، منهجه وأثره في الدراسات اللغوية، د. أمين محمد فاخر، الرياض ١٩٩١م.
- [٣] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي، رواه وصححه محمد الضباع، القاهرة ١٣١٧هـ.
- [٤] ارتشاف الضرب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب محمد عثمان، القاهرة ١٩٩٨م.
- [٥] أساس البلاغة، للزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- [٦] الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، ١٩٨٥م.
- [٧] الأصمعيات، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٩م.
- [٨] إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه، القاهرة، ١٩٤١م.
- [٩] إعراب القرآن، للنحاس، بعناية الشيخ خالد العلي، بيروت، ٢٠٠٦م.
- [١٠] الأعلام، للزركلي، بيروت، ١٩٨٩م.
- [١١] الإقناع في القراءات السبع، لابن البادش، تحقيق عبد الحميد قطامش، دمشق ١٤٠٣هـ.
- [١٢] الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، ١٩٨٥م.
- [١٣] الأمالي الشجرية، لابن الشجري، بعناية كرنكو، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.

- [١٤] *أمالي القالي*، تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة ١٩٢٦م.
- [١٥] *إنباه الرواة على أنباه النحاة للفقطي*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٨٦م.
- [١٦] *الإنصاف في مسائل الخلاف*، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٢م.
- [١٧] *البحر المحيط*، لأبي حيان الأندلسي، الرياض بدون تاريخ.
- [١٨] *البغداديات*، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد بدون تاريخ.
- [١٩] *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤م.
- [٢٠] *البلاغة فنونها وأفنانها (البيان والبديع)*، للدكتور فضل حسين عباس، عمان ٢٠٠٥م.
- [٢١] *البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري*، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٨٠م.
- [٢٢] *تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي*، القاهرة ١٣٠٦هـ.
- [٢٣] *التبصرة والتذكرة*، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دمشق، ١٩٨٢م.
- [٢٤] *التبيان في إعراب القرآن*، لأبي البقاء العكبري، القاهرة ١٩٧٩م.
- [٢٥] *التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)*، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، ١٩٩٠م.
- [٢٦] *تذكرة النحاة*، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، ١٩٨٠م.
- [٢٧] *التصريح بمضمون التوضيح*، للشيخ خالد الأزهرى، القاهرة بدون تاريخ.
- [٢٨] *التطور اللغوي*، مظهره وعلله وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٣م.
- [٢٩] *التعريفات*، للجرجاني، تحقيق محمد صديق المنشاوي، القاهرة ٢٠٠٤م.

- [٣٠] تهذيب الألفاظ لابن السكيت، تحقيق لويس شيخو اليسوعي، القاهرة، بدون تاريخ.
- [٣١] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة ٢٠٠١م.
- [٣٢] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- [٣٣] الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، ١٩٩٢م.
- [٣٤] جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي، القاهرة ١٩٦٣م.
- [٣٥] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، القاهرة بدون تاريخ.
- [٣٦] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، بدون تاريخ.
- [٣٧] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، ١٩٧٧م.
- [٣٨] الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٩٨٣م.
- [٣٩] الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى الإمام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- [٤٠] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني، بيروت ١٤٠٥هـ.
- [٤١] الحماسة للبحثري نشر كمال مصطفى، القاهرة، ١٩٢٩م.
- [٤٢] خزنة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٩م.
- [٤٣] الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت بدون تاريخ.
- [٤٤] دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر، القاهرة ١٩٩٧م.
- [٤٥] الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ١٩٨٣م.

- [٤٦] درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، بغداد، بدون تاريخ.
- [٤٧] ديوان الأخطل بشرح راجي الأسمر، بيروت، ١٩٩٢م.
- [٤٨] ديوان الأدب للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- [٤٩] ديوان الأعشى، تحقيق فوزي عطوي، بيروت، ١٩٨٠م.
- [٥٠] ديوان امرئ القيس، تحقيق حسن السندوبي، بيروت، ١٩٨٢م.
- [٥١] ديوان جرير، تحقيق نعمان طه، القاهرة ١٩٦٩م.
- [٥٢] ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي حسنين، القاهرة، ١٩٨٣م.
- [٥٣] ديوان الحطيئة بشرح السكري، بيروت بدون تاريخ.
- [٥٤] ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، بيروت، ١٩٨٢م.
- [٥٥] ديوان رؤبة جمع وليم بن الورد، لبيتزرج، ١٩٠٣م.
- [٥٦] ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق كرم البستاني، بيروت، ١٩٦٤م.
- [٥٧] ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، بيروت، د.ت.
- [٥٨] ديوان النابغة الذبياني، تحقيق عباس عبد الساتر، بيروت، ١٩٨٦م.
- [٥٩] سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دمشق، ١٩٨٠م.
- [٦٠] سنن أبي داود، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، بدون تاريخ.
- [٦١] سنن البيهقي، تحقيق دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ.
- [٦٢] سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- [٦٣] سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- [٦٤] شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، القاهرة، ١٩٨٠م.

- [٦٥] شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومحمود محمد شاكر، القاهرة، بدون تاريخ.
- [٦٦] شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، القاهرة ١٩٩٠م.
- [٦٧] شرح التلخيص للبابرتي، تحقيق د. محمد مصطفى صوفية، طرابلس، ١٩٨٣م.
- [٦٨] شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، القاهرة، بدون تاريخ.
- [٦٩] شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٨م.
- [٧٠] شرح ديوان عنتر بن شداد، تحقيق سيف الدين الكاتب، بيروت، بدون تاريخ.
- [٧١] شرح ديوان كثير عزة، تحقيق، د. رحاب عكاوي، بيروت، ١٩٦٦م.
- [٧٢] شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- [٧٣] شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت ١٩٧٥م.
- [٧٤] شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة، بدون تاريخ.
- [٧٥] شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- [٧٦] شرح شواهد المغني للسيوطي، بيروت، بدون تاريخ.
- [٧٧] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٨٠م.
- [٧٨] شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٨٠م.
- [٧٩] شرح الكافية للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، بيروت، بدون تاريخ.

- [٨٠] شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، بدون تاريخ.
- [٨١] شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الضرير، تحقيق د. رجب محمد عثمان، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- [٨٢] شرح المعلمات السبع للزوزني، بيروت، ١٩٨٨م.
- [٨٣] شرح المعلمات العشر للشنقيطي، بيروت، بدون تاريخ.
- [٨٤] شرح المفصل لابن يعيش، بيروت بدون تاريخ.
- [٨٥] شعر الراعي النميري، تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، بغداد، ١٩٨٠م.
- [٨٦] شعر الحادرة، تحقيق، د. ناصر الدين الأسد، بيروت، ١٩٩١م.
- [٨٧] شعر النابغة الجعدي، جمعه وشرحه عبد العزيز رباح، بغداد بدون تاريخ.
- [٨٨] شعراء النصرانية في الجاهلية - للأب لويس شيخو - القاهرة ١٩٨٢
- [٨٩] الصحابي لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ١٩٧٧م.
- [٩٠] الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ١٩٧٩م.
- [٩١] صحيح البخاري بشرح الكرمانلي، بيروت، ١٩٨١م.
- [٩٢] الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق مفيد قميحة، بيروت، ١٩٨١م.
- [٩٣] الضرائر للألوسي، شرحه محمد بهجة البغدادي، القاهرة ١٩٨٨م.
- [٩٤] ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، بيروت، ١٩٨٥م.
- [٩٥] ظاهرة التخفيف في النحو العربي للدكتور أحمد عفيفي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- [٩٦] علم العروض والقافية د. عبد العزيز عتيق، بيروت، بدون تاريخ.
- [٩٧] علم القافية بين النظرية والتطبيق، د. وليد سعيد عيسى، حائل ٢٠٠٦م.

- [٩٨] العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨٠م.
- [٩٩] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره برجستراسر، القاهرة ١٩٣٢م.
- [١٠٠] الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد المختار العبيدي، تونس، ١٩٩٦م.
- [١٠١] الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي ومحمد علي النجار، القاهرة، ١٩٧٤م.
- [١٠٢] فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٧م.
- [١٠٣] فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، بدون تاريخ.
- [١٠٤] الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٩٧م.
- [١٠٥] الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٧م.
- [١٠٦] كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٨م.
- [١٠٧] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، القاهرة، ١٣١٩هـ.
- [١٠٨] كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي، تحقيق د. لطفي عبد البديع، القاهرة ١٩٦٣م.
- [١٠٩] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، بيروت، بدون تاريخ.
- [١١٠] الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، ١٩٩٢م.
- [١١١] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، بيروت ٢٠٠١م.
- [١١٢] لسان العرب لابن منظور، بيروت بدون تاريخ.

- [١١٣] مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سركين، القاهرة، ١٩٨٨م.
- [١١٤] مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت بدون تاريخ.
- [١١٥] المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- [١١٦] المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق المجلس العلمي بمكناس، ١٩٨٩م.
- [١١٧] مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، القاهرة ١٩٣٤م.
- [١١٨] المخصص لابن سيده، بيروت، ١٩٧٨م.
- [١١٩] المزهرة في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة، بدون تاريخ.
- [١٢٠] المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق، ١٩٨٠م.
- [١٢١] معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى قراعة، القاهرة ١٩٩٠م.
- [١٢٢] معاني القرآن للفراء، تحقيق د. محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، القاهرة بدون تاريخ.
- [١٢٣] معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت، ١٩٨٨م.
- [١٢٤] معجم حفاظ القرآن د. محمد سالم محيسن، بيروت ١٩٩٢م.
- [١٢٥] معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا جميل حداد، الرياض، ١٩٨٤م.
- [١٢٦] معجم المصطلحات البلاغية للدكتور بدوي طبانة، الرياض ١٩٨٢م.
- [١٢٧] معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد نجيب اللبدي، بيروت، ١٩٨٦م.
- [١٢٨] معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض، د. محمد إبراهيم عبادة، القاهرة بدون تاريخ.

- [١٢٩] مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٧م.
- [١٣٠] المفصل في علم العربية للزمخشري، بيروت بدون تاريخ.
- [١٣١] المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكِر، وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٩م.
- [١٣٢] مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٨١م.
- [١٣٣] المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد ١٩٨٢م.
- [١٣٤] المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٧٩م.
- [١٣٥] المقرَّب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٨٦م.
- [١٣٦] الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٩٩٦م.
- [١٣٧] من أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، القاهرة، ١٩٩٧م.
- [١٣٨] المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، القاهرة ١٩٥٤م.
- [١٣٩] النحو الوافي لعباس حسن، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- [١٤٠] النشر في القراءات العشر لابن الجزري، صححه وراجعته علي محمد الضباع، بيروت، بدون تاريخ.
- [١٤١] همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، القاهرة، ٢٠٠١م.

Of the Linguistic Effects of Vicinity in Arabic

Dr. Abdunaser Mahmoud Eisa

*Assistant professor
Faculty of Arts
Assiut University, Egypt.*

(Received 15/3/1431H.; accepted for publication 3/8/1431H.)

Abstract. This study is about the Arabic speakers' consideration of linguistic vicinity in his/her poetry or prose. It deals as well with the effects of vicinity on the various levels of the Arabic language: Phonological, structural, and grammatical.

The research consists of an introduction which introduces the subject matter, the purpose and targets of the study, as well as the descriptive method to be used. The study traces the linguistic phenomena of vicinity where it was thought to be found in the books of linguists and grammarians, in the past and the present. The researcher presents their opinions and their discussions of these opinions so that to reach a satisfactory result. There is also a preface in which the researcher introduces the definition of vicinity among rhetorician, linguists and grammarians.

The study is divided into three theses. The first thesis deals with the phonological effects of vicinity and some results of this phenomenon such as substitution of some sounds, whether these sounds are voiced or voiceless. The researcher cites some Arabic poetry and prose, verses from the Holy Quran (some of its regular and irregular citations), and prophetic traditions. The study then traces the effects of vicinity on the deflection of sounds and on silence, and then deals with the impacts of this particular type of vicinity on the phonological changes.

The second thesis deals with the effects of vicinity on the structural dimension of Arabic. It treats the impacts of this on transitivity, inflections such as present and past participle that are not derived from their usual derivations. It also deals with the usage of the present participle instead of the past participle, the change of the morphology of some words (by adding or deleting morphemes), forming one of the words on the metre of another in its vicinity in order to achieve alliteration and harmony between the two words, although this may lead to irregular metre. In addition, the study treats abbreviating the prolonged and prolonging the abbreviated, the change in plurals of the last form of plurals and also their formation on non-standard metres in order to achieve vicinity.

In the third thesis of the study, the grammatical effects of vicinity are considered. Among them are the parsing (of all cases) of some words incorrectly, especially appositives such as adjectives, affirmatives, apposition, substitutes, and sometimes the predicate. This thesis also deals with the diversion of the dipolete declension and vice versa. In addition, it deals with the deviation from masculine to the feminine pronoun and the additions that change the meaning or the morphology of words. Finally, the third thesis considers the effects of vicinity on words of place and time and its several outcomes.

In the conclusion, the most important finding of the study are presented briefly. Then a list of the works cited follows in an alphabetical order. The study ends with a table of content of the subjects included in the study.